مجتمع الأعمال

مجلة اقتصادية فصلية

تصدر عن

جمعية رجال الأعمال الأردنيين

رئيس التحرير

علي يوسف

فيلا رقم ١١

شارع جمال احمد القضاة

حي الفضيلة

خلف محطة محروقات المناصير

شارع الملكة رانيا العبد الله

(شارع الجامعة الأردنية)

هاتف: ٥٣٣٧٢٠٨-٥٣٣٨١٣٩-٥٣٣٧٤٥٧

(+٩٦٢٦) ٥٣٣٨٠٣٥

فاكس: ٥٣٣٧٦٢٤-٥٣٣٧٦١٧ (+٩٦٢٦)

البريد الألكتروني:

jba@orange.jo

www.jba.com.jo

ص.ب. ٩٢٦١٨٢

عمان ١١١٩٠ الأردن

في هذا العدد

الإفتتاحية	٢
رئيس الوزراء يلتقي رؤساء مؤسسات القطاع الخاص ومجلس ادارة الجمعية	٣
حلقة نقاشية مع محافظ البنك المركزي	٥
الجمعية تستضيف د. جواد العناني في حلقة نقاشية	٧
الطباع يلقي كلمة في الحلقة النقاشية مع وزير الصناعة والتجارة	١٠
الجمعية تستضيف وزير المالية في حلقة نقاشية	١٦
الدورة الرابعة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين	٢٠
افتتاح اعمال الملتقى الرابع عشر لمجتمع الاعمال العربي في الدوحة	٢٤
كلمة وزير التخطيط والتعاون الدولي في الملتقى الرابع عشر لمجتمع الاعمال العربي في الدوحة	٢٩
الاستاذ ابراهيم دبدوب "مطلوب خطة مارشال عربية بقيادة سعودية"	٣١
البيان الختامي للملتقى الرابع عشر لمجتمع الاعمال العربي	٣٤

الإفتتاحية

حفلت الاشهر الماضية بنشاطات كبيرة نظمتها جمعية رجال الاعمال الاردنيين. فعلى صعيد الحلقات النقاشية تم تنظيم ثلاث حلقات مع كل من محافظ البنك المركزي ووزير الصناعة والتجارة والخبير الاقتصادي الدكتور جواد العناني ووزير المالية، وقد تم تسليط الاضواء على العديد من القضايا الاقتصادية الساخنة والتحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني.

وقد كان اللقاء الذي جمع قيادات القطاع الخاص الرئيسية بدولة رئيس الوزراء بمنزلي فرصة لتبادل وجهات النظر حول آخر التطورات والمستجدات الاقتصادية. وقد جرى خلال اللقاء حوار صريح لامس المشاكل بشكل مباشر وتم اقتراح بعض الحلول للخروج من الازمة والتي ترجع في جزء كبير منها الى ارتفاع اسعار الطاقة.

وقد تحدث دولة رئيس الوزراء الدكتور عون الخصاونة بصراحة وشفافية ووعد بمتابعة ما تم طرحه من افكار وطلب اعطاء المزيد من الوقت لحكومته للتصدي للمشكلات التي اثيرت. وقد ابدى دولة الرئيس قدراً من التفاؤل بسبب الزيارات التي يقوم بها جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم الى مختلف الدول والتي اشار الى انها ستثمر في غضون ستة اشهر.

واشار دولة الرئيس الى انه يفضل معالجة المشكلات على مراحل وقال: انه من الظلم ارجاع ما نواجهه من ازمات الى الفساد.

والله ولي التوفيق

حمدي الطباع

رئيس الجمعية

دولة رئيس الوزراء يلتقي رؤساء مؤسسات القطاع الخاص واعضاء مجلس ادارة الجمعية بمنزل حمدي الطباع

رئيس الوزراء:

- **الحكومة تعالج الاختلالات الاقتصادية على مراحل**
- **زيارات جلالة الملك ستثمر في غضون (٦) اشهر**

الطباع: لا بد من اتخاذ خطوات جريئة وصعبة لتخطي الازمة

التقى دولة رئيس الوزراء الدكتور عون الخصاونة مساء الاربعاء ٢٠١٢/٢/١٥ بمنزل رئيس جمعية رجال الاعمال الاردنيين السيد حمدي الطباع عدداً كبيراً من رجال الاعمال الاردنيين وقد ضم الحضور اصحاب المعالي الدكتور امية طوقان وزير المالية والسيد سامي قموه وزير الصناعة والتجارة والدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي كما شارك في اللقاء عدد من الخبراء في الشان الاقتصادي والسادة اعضاء مجلس ادارة الجمعية ورئيس غرفة صناعة الاردن الدكتور حاتم الحلواني ونائل الكباريتي رئيس غرفة تجارة الاردن ورياض الصيفي رئيس غرفة تجارة عمان وعثمان بدير رئيس اتحاد شركات التامين .

وفي كلمة في مستهل اللقاء قال الطباع نحن في القطاع الخاص شركاء للحكومة في الغرم والغنم وطرح عدة تساؤلات تتعلق بالاوضاع في المنطقة والعالم وتأثيراتها على النشاط الاقتصادي في المملكة وقال: لابد من اتخاذ خطوات جريئة وصعبة ودعا الى تعاون القطاعين الخاص والعام لتخطي الازمة بروح من الشراكة والمسؤولية. واضاف اننا نرغب ان نقوم بعملية الاصلاح الاقتصادي دون الحاجة لبرنامج صندوق النقد الدولي مشيراً الى ان الاردن وبما عرف عن اجياله قادر على مواجهة اعباء المرحلة ومثلما كان الاباء سنداً للوطن في الماضي فإن الابناء قادرون وبالتعاون

مع الحكومة على بذل كل ما من شأنه تجنيب الوطن اية اختلالات.

واشار الطباع خلال اللقاء الذي لم يخلو من الصراحة والمكاشفة بضعف التواصل بين الحكومات المتعاقبة والقطاع الخاص واكد على ضرورة استفادة القطاع العام من خبرات رجال الاعمال المتراكمة في مختلف القطاعات. وذكر الطباع ان مثل هذا اللقاء كفيل بحل كثير من المشاكل وتخطي الكثير من العقبات ودعا الى ان يستمر هذا النهج بشكل دوري ومؤسسي.

واعاد الطباع طرح مسألة المؤسسات الحكومية التي يجري الحديث حولها منذ بضع سنوات ولم تزل تراوح مكانها وقال مختتماً حديثه ان لقاء القطاعين اكثر من ضرورة (فالبعد جفاء) كما يقال.

ثم تحدث دولة رئيس الوزراء شاكراً اتاحة هذه الفرصة امامه للقاء نخبة من مسؤولي مؤسسات القطاع الخاص مؤكداً رغبة الحكومة بالتعاون والشراكة مع القطاع الخاص وهو الذي كان على الدوام شريكاً لنا.

وقال الدكتور الخصاونة ان المعالجات التي تقوم بها الحكومة للاختلالات الاقتصادية تأتي على مراحل وليس دفعة واحدة لتفادي اية اثار سلبية واضاف ان الحكومة تعمل ليل نهار وعمرها فقط ثلاثة اشهر وهناك تراكمات تحتاج الى وقت للدراسة والتشريع لكننا لن نألو جهداً في متابعة كل ما من شأنه مواجهة التحديات وتخطي الازمة واشار رئيس الوزراء الى سلسلة الزيارات التي قام بها جلالة الملك وكذلك الزيارات التي قام بها دولته الى بعض الدول وقال انه متفائل في نتائجها التي ستنعكس ايجابياً على الاقتصاد الوطني في غضون ستة اشهر وقال ان الزيارة التي قمنا بها وشارك فيها القطاع الخاص الى ليبيا فتحت آفاقاً كبيرة ولكن المتابعة تضع الكرة في ملعب القطاع الخاص.

واختصر دولة رئيس الوزراء جوابه على العديد من التساؤلات مؤكداً اننا نمر بمرحلة صعبة والامل كبير بتخطيها ولدينا الامكانيات لذلك ومن المبالغة القول ان كل مشاكلنا سببها الفساد.

وقال دولة الرئيس ان اكبر تحد نواجهه الان هو تحدي الطاقة من نفط وغاز فقد انقضى عهد الطاقة الرخيصة ونحن الأن نسعى بكل السبل ونعمل على اكثر من صعيد لمواجهة تحدي الطاقة.

واختتم دولة رئيس الوزراء حيدث بالقول ان نهج ترحيل المشاكل وعدم محاسبة النفس انتهى والحكومة الان تواجه التحديات وفق برنامج اولويات.

بعد ذلك فتح باب النقاش الذي ساده الصراحة وتبادل وجهات النظر بموضوعية حيث سجل دولته اهم الاراء التي طرحت وفي مقدمتها ضبط النفقات وطلب من الحضور موافاته بأرائهم مكتوبة والحلول المقترحة لمتابعتها .

خلال حلقة نقاشية نظمتها جمعية رجال الاعمال الاردنيين

محافظ البنك المركزي:

منح سلف للبنوك بفوائد ثابتة لإعادة اقراضها لقطاع الصناعة

مطلوب اعادة النظر بقوانين الاستثمار والشركات

علينا الثقة بامكاناتنا وتعزيز الثقة بين القطاعين العام والخاص

أكد محافظ البنك المركزي الشريف فارس شرف أن جرعة ثقة سوف تقلل من اثر العامل النفسي الأكثر تأثيرا على أوضاع الاقتصاد الأردني بالرغم من حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي في المملكة، وأكد أيضا انه بالرغم من توقعاتنا لصعوبة الوضع عام ٢٠١١ إلا أن الحل ما زال بأيدينا لكن كل ما نحتاجه هي ثقة بإمكانياتنا، جاء ذلك خلال الحلقة النقاشية التي نظمتها جمعية رجال الأعمال الأردنيين بعنوان «السياسة النقدية وأثرها في تشجيع الاستثمار» واستضافت محافظ البنك المركزي بها يوم الاثنين.

وكشف محافظ البنك المركزي خلال الحلقة النقاشية التي نظمتها مساء الاثنين ٢٠١١/٢/٢٨ جمعية رجال الأعمال الأردنيين عن قيام البنك المركزي حاليا بدراسة الفارق بين سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على القروض تمهيدا لتخفيضه بما يتناسب ومصالح العملاء والمؤسسات المصرفية.

وتوقع أن يستمر الاقتصاد بمواجهة الصعوبات في عام ٢٠١١ بفعل التطورات الإقليمية التي نشهدها حاليا والتي قد تنسحب إلى عام مقبل. ولفت إلى أن التطورات الإقليمية بدأت تلقي بظلالها على تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة وحجم الصادرات والسياحة وأسعار النفط والغذاء ما سيؤثر على ميزان المدفوعات محليا. وأضاف ان هناك «بعض التقصير» من قبل الحكومات والبنك المركزي في معالجة الضغوط الاقتصادية التي وقعت عام ٢٠٠٩ منتقدا قرار كفالة الودائع المالية على اعتبار انه يحد من تنافسية القطاع المصرفي.

وأكد شرف أن استقرار سعر صرف الدينار يمثل ركيزة أساسية في السياسة النقدية وركنا مهما وأساسا للاستقرار المالي والاقتصادي وتعزيز الكفاءة والتنافسية في الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات الخارجية.

وقال شرف، «المرحلة الحالية تتطلب منا «ثقة في النفس وثقة بالاقتصاد الوطني وثقة بالاستقرار وثقة متبادلة بين القطاعين العام والخاص وان لا يتأثر شعورنا بكل ما يجري حولنا».

وأكد أن البنك المركزي سيواجه هذه التحديات بكل أدواته، لافتا إلى قرارات اتخذها لإنعاش الاقتصادي الوطني منها تعديل التعليمات المتعلقة بالديون المتعثرة عند القطاع المصرفي، وتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية وتشكل ما يزيد عن ٩٠ بالمئة من أجمالي الشركات العاملة في المملكة، وحث البنوك على تمويلها.

وأشار إلى أن البنك المركزي وبهدف تشجيع الصادرات الأردنية والارتقاء بها، سمح للبنوك بمنح تسهيلات مباشرة بالعملات الأجنبية لأغراض التصدير وإعادة التصدير، بالإضافة إلى منح سلف للبنوك لمدة خمس سنوات بسعر فائدة ثابت بهدف إعادة إقراضها لقطاع الصناعة الذي يمر بظروف صعبة لجهة التمويل. وقال شرف أن المرحلة الحالية تتطلب دورا كبيرا من الحكومة لمواصلة الإصلاح وإعادة النظر بالتشريعات والقوانين المتعلقة بالقطاع الخاص بخاصة قوانين الشركات والاستثمار والإفلاس وحماية المستهلك وحل المنازعات وحماية البيئة، معتبرا إياها قوانين محفزة للنمو الاقتصادي.

وأكد ضرورة تمكين السلطة القضائية ومنحها الاستقلالية لتكون قادرة على أداء دورها خاصة لجهة النزاعات التجارية،بالإضافة إلى أجراء تعديلات هيكلية في شبكة الأمان الاجتماعي وتقديم دعم نقدي مباشر لمستحقيه والتوقف عن دعم السلع.

وحث محافظ البنك المركزي القطاع المصرفي على تعزيز دوره في جانب المسؤولية الاجتماعية باعتبارها واجبا كبيرا لدورها المهم في النمو التنموي والاقتصادي الشامل والعادل للمجتمع، مشيرا إلى أن نشاط البنوك فيها ما زال (ضعيفا) ويخلطها مع مصاريف التسويق. وردا على سؤال خلال المناقشات أكد شرف أن البنك المركزي يجري اتصالات مع الجهاز المصرفي لمحاولة معالجة هامش الفائدة في حساب الودائع والتسهيلات الذي يتراوح بين ٤و ٨ بالمئة.

وبخصوص توقعات النمو الاقتصادي للعام الحالي بين شرف أنها قد تصل إلى ٤ بالمئة وهي مرهونة بقدرات أعمال القطاع الخاص والصناعة والبنوك، مبديا تفاؤلا حيالها.

وقال رئيس الجمعية حمدي الطباع انه بالرغم من التحسن الذي شهدته المؤشرات الاقتصادية خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠ فما زال معدل النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٠ أقل مما كان عليه في عام ٢٠٠٧، ومازالت حالة ارتفاع معدلات التضخم التي وصلت إلى ٥٪ مستمرة ، بالإضافة إلى معدل البطالة يصل إلى حوالي ١٣٪ ، و تراجع حجم الاستثمارات ، والسوق المالي مستمر في التدهور من حيث القيمة والأسعار والعجز في ميزاني التجارة والمدفوعات والدينين الداخلي والخارجي ارتفعا بنسب ملحوظة وتفاقم عجز الموازنة العامة إلى مستوىً غير مسبوق مما يؤثر على تدفق الاستثمار والتأهيل الائتماني للأردن. وبناء على ما تقدم تساءل الطباع لماذا تستمر البنوك في إتباع سياسة إقراضية متحفظة في وقت تتمتع بتسهيلات البنك المركزي من جهة وتخفيض معدل الضريبة عليها من جهة أخرى؟ لماذا يستمر الهامش بين معدل الفائدة على الودائع ومعدل الفائدة على الإقراض بحوالي ٦٪ وهو من أعلى الهوامش في العالم؟ إلى متى تستمر البنوك بسياسة الإقراض مقابل الضمانات العينية من أراض وعقار وسلع ولا يكون لسياسات الإقراض مقابل دراسات الجدوى الاقتصادية المؤكدة والمبادرات الإبداعية وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة أي رعاية وانتباه لدى هذه البنوك؟ ما هي رؤية البنك المركزي نحو تنشيط السوق المالي ؟ هل هناك مخاطر تكتنف الجهاز المصرفي الأردني حالياً وفي المدى المنظور؟ هل لدى البنك المركزي سياسة معينة لتشجيع اندماج البنوك بغية خلق مؤسسات مصرفية عملاقة وذات وزن وحضور على المستويين الإقليمي والعالمي؟ ما هي آليات التنسيق مع مختلف السياسات الاقتصادية ولا سيما السياسة المالية؟ هل لدينا غطاء كامل وبحدود آمنة من الذهب والعملات الأجنبية للدينار ومستوردانتا من الخارج؟ هل رقابة البنك المركزي وتفتيشه على البنوك كافية وحازمة من حيث المحافظة على حقوق المودعين والمساهمين والاحتياطيات والمخصصات المتنوعة؟هل سيكون للتطورات السياسية المتسارعة حالياً في المنطقة من تداعيات على الجهاز المصرفي الأردني بشكل خاص والاقتصاد الأردني بشكل عام ؟.

وثمن مجتمع الأعمال الأردني ما قامت به الحكومة بمختلف مؤسساتها من سياسات وإجراءات مالية ونقدية وتجارية للتخفيف من آثار هذه الأزمة كضمان الودائع بكاملها وتشكيل لجنة التسهيلات للمشروعات والشركات الكبرى، و انتهاج سياسة نقدية توسعية من قبل البنك المركزي كتخفيض أسعار الخصم والفائدة وتخفيض الاحتياطي الإلزامي المفروض على البنوك لعدة مرات واستمرار البنوك في تقديم التسهيلات للقطاعين العام والخاص ولكن بشكل متحفظ جداً وغيرها من إجراءات فإنه ما زال يطمح بالمزيد من الدعم والشراكة لتفعيل حركة النشاط الاقتصادي واستعادة الانتعاش للاقتصاد الوطني .

د. جواد العناني في الحلقة النقاشية التي نظمتها جمعية رجال الاعمال الاردنيين

× فقر الموارد لا يكفي لتبرير الاخفاقات الهيكلية بل يجب تغيير السلوكيات

× الطاقة مشكلة كبيرة تواجهنا وبامكاننا عمل الكثير لحلها

استضافت جمعية رجال الاعمال الاردنيين بتاريخ ٢٠١١/٩/٢١ معالي الدكتور جواد العناني الذي القى محاضرة ضمن سلسلة الحلقات النقاشية التي تنظمها الجمعية لمتابعة الشأن الاقتصادي الوطني حول التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني وطرق اطلاقه وفيما يلي النص الكامل للمحاضرة:

معظم التقارير المنشورة على الانترنت وتتناول الاقتصاد الأردني تشير الى حقائق أساسية . الأولى أن الاردن فقير بموارده الطبيعية باستثناء البوتاس والفوسفات والسيلكا . والثاني أن مساحة الأردن القابلة للزراعة لا تتجاوز ١٠٪ من المساحة الكلية للمملكة . والثالثة أن البلد فقير بالمياه ، وهذا يحد من قدرة استثماره للمساحات القابله للزراعه. وبعضها يشير الى أن الأردن الفقير بالطاقة محاط بدول تنتجها، وهم بالطبع يقصدون مصادر الطاقة الأحفورية أو الهيدروكربونيه.

وكل هذه الحقائق صحيحة إحصائياً، ولكنها ليست بالضرورة صحيحة عملياً. فالأردن يوجد في باطن أرضه ثروات كبيره أهمها مكونات الطاقة الهيدروكربونيه على شكل صخر زيتي، تقدر ما اكتشف من مخزونه بحوالي (٥٠) بليون طن، يمكن استخراج عُشرها أو (٥) بليون طن من الزيت الخفيف أو ما يعادل حوالي (٣٨) بليون برميل، أو ما يكفي الأردن حسب معدلات استهلاكه الحالية حوالي مائة عام . وإذا وجدنا التكنولوجيا المناسبة لاستثمار هذا المورد، فهل يبقى الأردن موسوماً بفقر الطاقه.

وهل إذا وجد الأردن وسيلة لاستثمار الطاقة الشمسية التي فيه، فهل يكفي لالغاء صفة فقر الطاقة عنه ؟ ونحن

نشكو من نقص الخامات.. ولكن السؤال الذي تطرحه اليوم هل بالفعل نحن طورنا تصنيع هذه المواد الى المدى الذي نحن مؤهلون له ؟؟ لماذا لا يوجد عندنا صناعة أسمدة متطوره تباع مباشرة للمزارعين ولماذا لا ندعم هذا التوجه بالخبرات الزراعية القادرة على وضع الخلطات السمادية المناسبة لكل أرض؟ أليس في الانتقال من انتاج الجملة (بيع المواد خام أو على شكل أحماض) أقل مردوداً من التصنيع الاستهلاكي المربح عن طريق التجزئه؟؟

ولماذا لم نطور بعد صناعة زجاج متقدمة. ولا أقصد ألواحاً زجاجية كما فعلنا في مصنع الزجاج سيء الاختيار والتنفيذ في مدينة معان؟ يجب أن نقيم مجمعات لصناعة كل منتجات الزجاج كالآنيه، والقوارير، والعبوات المختلفه، والكريستال، والزجاج الملون، وغيره. أليس بالإمكان جعل الأردن كما كانت مكاناً يشار إليه بالبنان لانتاج كل أنواع الزجاج والقوارير والعبوات والكريستال؟

وأضاف الدكتور العناني : هل تتوفر إرادة من رجال أعمال مع دعم مالي ونوايا حسنة وهمة عالية لبدء تنفيذ هذه الصناعة، حتى نصل الى تصنيع الـ (chips)، ما يمنعنا من ذلك؟؟ في تقديري أن الأردن قادر في المستقبل على تصدير (١،٠ – ١،٥) مليار دولار من صناعات زجاجية وكريستال وغيره ..

تركيا مثلاً تنتج ما قيمته (٢،٨) مليار دولار من منتجات الزجاج، تصدر منها (١،٩) مليار دولار وتعتبر رابع دولة في العالم انتاجاً وتصديراً لهذه الماده، علماً أن تركيا مثلنا تفتقر الى الطاقه..

وذكر العناني إن الشمس وحراراتها تساهمان في تبخير مياه البحر الميت، ونعتبر ذلك الأمر سيئاً ومساهماً في هبوط مستوى الماء في هذه البحيرة الهامة لنا اقتصادياً وبيئياً. ولكن يجب أن نتذكر بالمقابل أن هذه الظاهرة الطبيعيه هي التي تمكننا من استخراج أملاح البحر الميت بالتبخير. ولو استعملنا الكهرباء لتبخير المياه لاحتجنا الى استهلاك (١٥٠٠) ميجاوات من الكهرباء على الأقل أو ما يساوي استهلاك المملكة السنوي من الكهرباء..

وإذا توفرت عندنا الطاقة المنتجه محلياً ، فهل سيبقى عندنا فقر مياه؟؟ ألا نستطيع أن نحلي مياه البحر الأحمر بطاقة (٢) مليون متر مكعب يومياً على الأقل، فنغذي السدود، ونسد حاجاتنا من الماء للإنتاج الزراعي والصناعي. لو توفر لنا (٧٠٠) مليون متر مكعب إضافية فوق ما يأتينا الآن، فهل يبقى لدينا مشكله مياه حقيقية..

ودعونا ننظر الى نقص المواد الخام في الأردن؟ هل بإمكاننا زيادة انتاجنا من الفوسفات والبوتاس والمغنيسيوم والبرومين. وهنالك أملاح أخرى لم تستخرج من البحر الميت بعد مثل «البيتومين» هذا عدا عن الكلور والصوديوم، أو عنصرا ملح الطعام. وهنالك الخامات المطلوبه لصناعة الزجاج مثل السيليكا، والصلصال، وكذلك يوجد معادن لم تكتشف بعد كالنحاس، والحديد.. وليس القصد هنا هو تعداد كل ما لدينا، ولكن إذا استطعنا أن نستكمل دائره الصناعات الكيماوية والسمادية القائمة على الأملاح والعناصر المتاحة في الأردن، فإننا سنكون قادرين على زيادة صادراتنا من المواد السمادية، وقد تتضاعف سنوياً لتصل الى ما يفوق (٢ – ٣) مليار دولار سنوياً.

وحول المشروعات الكبرى تساءل الدكتور العناني قائلاً: وماذا عن استكمال المشروعات الكبرى الضرورية للأردن؟ لماذا لا نفكر خارج الصندوق، ونتحول بذهننا من التفكير الضيق الى التفكير الكبير.. علينا أن نجد الوسائل لتنفيذ مشروعات لجر مياه البحر الأحمر الى البحر الميت .. لقد مضى عقدان من الزمان ونحن نتحدث عن مشروع قناة البحرين؟؟ إذا كانت هنالك عوائق سياسية تحول دون تنفيذه، فلماذا لا نفكر بجر المياه الى رأس النقب، وبناء بحيره أخرى تستقبل المياه الساقطة ، حيث تحلى ثم يعاد ضخها لأغراض الزراعة والصناعة.. ربما يجد المهندسون ما ينتقدونه في هذا المقترح، ولكن عليهم أن يقدموا لنا بدائل..

كما تساءل العناني عن قطاع السياحة وقال: وماذا عن السياحة العلاجية؟ لقد ازدهرت في ظروف معينه ولكننا نراقبها وهي تتراجع ولا نقوم بإتخاذ الخطوات المطلوبه لتدارك هذا الوضع. ونحن نعلم أن أشقاءنا في الخليج باتوا يستثمرون كثيراً في قطاع يعتمد على الكفاءة البشريه في تنافسيته.

والتعليم كذلك. إننا نراه ينزلق منا ونحن بالكاد نفعل شيئاً ..

الأردن ليس له مصلحة في المنافسة في المجال الكمي . إن مصلحته تكمن في التركيز على النوع في كل شيء في

التعليم والصحة والسياحة وإنتاج السلع وفي قطاع الاتصالات والمعلومات والانتاج الفني والإعلامي والانتاج الصناعي والبحث العلمي والتعليم الهندسي بكل أنواعه وإنتاج الطعام وتسويق أملاح البحر الميت وإنتاج الأدوية وفي المنتجات العقارية والإنشاءات وصناعة الزجاج والكريستال والعبوات والخدمات اللوجستيه والخدمات الفندقيه والمطاعم وإنجاز المعاملات الحكومية وفي الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية.

ولتحقيق هذه الأمور قال الدكتور العناني انه لابد من تحقيق الإصلاح السياسي وضمان تطبيق مبادئ العدالة والمساءلة وتكافؤ الفرص وإلغاء كل أنواع الوساطة والمنح الخاصة . آن لنا أن نكف على أن نرفع سقوف توقعاتنا من الأفراد حتى نعطيهم الحافز لتحسين مستوى أدائهم وإعادة الهيبة للحكومة، والتخلي عن مبدأ الرعاية والإحتواء ، والإنتقال الى مرحلة تطبيق القانون، وقياس أداء الحكومه بمعايير واضحة، ومساءلة الحكومات عن تقصيرها في تحسين الأداء وفق تلك المعايير. وإلغاء كل الممارسات الحكومية التي تتدخل في آلية السوق ، أو تعطي هذه المؤسسات العامة دور البائع أو المشتري إلا لأغراض تزويد الدوائر الحكومية بحاجاتها .. وتحويل ما هو موجود الى شركات بحسابات تجارية واضحة، وإدخال شركاء من القطاع الخاص وفق آلية واضحة وشفافة . ووضع خطة لتقليل العجز والإنفاق الحكومي ليصل الى الحدود الدنيا الممكنه. وإحداث إصلاح ضريبي شامل، فالنظام الحالي خالٍ مطلقاً من المضامين الإستثمارية والتنموية والاجتماعية ، واستبداله بنظام ضريبي فعال يراعي أسس العدالة والقدره والتحصيل . وإضفاء مضامين جديدة على غايات وآليات جميع المؤسسات الممثله للقطاع الخاص ، فغرف التجارة والصناعة مثلاً بحاجة الى أن تصبر أدوات فعالة في خدمة القطاع والوقوف نداً للحكومة وليس اليد السفلى حيالها . وإذا قامت أحزاب سياسية ، يصبح من غير المنطقي قبول دور النقابات المهنية بالشكل التي هي عليه الآن . عليها أن تساهم في رفع مستوى الخدمات المهنية في الأردن في القطاعات المنافسة كالصحة، والأشغال، والتصميم الهندسي، والزراعة والانتاج الغذائي، وغيرها من النشاطات المنظمة مهنياً من قبل النقابات .. وبإنشاء نقابة للمعلمين ، فإن مستوى التعليم يجب أن يتطور معها ومن خلالها . وتوجه الإعلام والثقافة والتثقيف الديني نحو قيمة العمل والإتقان والإبداع والتعاون مع الآخرين واحترام الآخر . يجب أن نرسخ هذه القيم في أداء القطاعين العام والخاص، خاصة في مجالات الخدمة وإنجاز معاملات الآخرين . وبناء الروح الوطنية ، وتحويل عناصر التفتت الى عناصر تجميع بين مختلف فئات الشعب . ووضوح الرؤية ، وخلق القيادات التي تكتسب ثقة العاملين معها وإيمانهم بأهدافها ..

واكد الدكتور العناني اننا قادرون على وضع الخطط، ولدينا القدره إن خرجنا من عقليه الفقر ومحدودية الموارد الى التفكير الايجابي بأنفسنا وأخلاقنا وعزائمنا على تخطي الصعب.. لماذا لا نحدد ونقول : أن الأردن سيكون فيه بعد خمس سنوات جامعتان على الأقل من أحسن (٣٠٠) جامعة في العالم . وأن الأردنيين سينشرون بعد ثلاث سنوات (مائة بحث) متميز في مختلف الحقول كل عام. وإن الأردنيين سيسجلون عالمياً (٣٠) براءة اختراع كل عام. وأن الأردن ستفوز بجوائز عديدة في مجالات التفوق العلمي والأفلام القصيرة ، والمسلسلات التلفزيونية ، والروايه، والمسرحيه؟ زأن عشرين مطعماً في الأردن ستدرج على قائمة أفضل مطاعم العالم . وأن الأردن سينشيء شركتين للطعام والعصائر يغزوان أسواق الشرق الأوسط كله بفروعها. وأن المستشفيات الأردنية هي أفضل مكان لمعالجة الأمراض الجلدية، والتنفسيه، وأمراض العيون ، والأمراض الصدرية مثلاً . وان يكون لدينا (٣) من أحسن شركات الخدمات الرقمية والبرمجية الالكترونية في العالم. وأن ننجح كروياً في الوصول الى كأس العالم ونحصل على ميداليات ذهبية في الأولمبياد؟؟ إذا نجحنا في هذه الأمور، فهل يكون هذا النجاح صدفة .. أم يكون انعكاساً لمجتمع جديد خلاق مبدع واثق من نفسه ..

هل سيبقى أمامنا عوائق للحصول على ما نريد؟ هل سنبقى بعد ذلك موسومين بفقر الموارد؟ هل سنبقى ننتظر من يحن علينا بدلاً من أن يتبادل معنا؟

واختتم العناني بالقول ان المطلوب هو رحلة الى النوع .. وهذه ليست قضية موارد، بل قضية سلوكيه، وزمان تحقيقها قد آن ؟ فهل حضر اشخاصها؟؟ ..

الطباع في حلقة نقاشية
مع معالي الدكتور هاني الملقي وزير الصناعة والتجارة
الجمعية تشارك بشكل فعال في لجنة الحواروأعدت أفكارا شكلت مرتكزا لعدد من التوصيات

نظمت جمعية رجال الاعمال الاردنيين حلقة نقاشية استضافت فيها معالي وزير الصناعة والتجارة الدكتور هاني الملقي وذلك بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٨ وفي بداية الحلقة النقاشية القى معالي حمدي الطباع رئيس الجمعية كلمة لخص فيها وجهة نظر القطاع الخاص حول مخرجات الحوار الاقتصادي الوطني ومساهمة الجمعية من خلال رئيسها في مناقشات اللجنة وفيما يلي كلمة معالي حمدي الطباع في الحلقة النقاشية :باسمي ونيابة عن زملائي اعضاء جمعية رجال الاعمال الاردنيين يسعدني الترحيب بضيفنا الكريم معالي الدكتور هاني الملقي وزير الصناعة والتجارة ، واتقدم بالشكر لمعاليه لتلبية الدعوة للالتقاء في هذه الامسية مع اعضاء الجمعية وضيوفنا الكرام للتعرف على اخر المستجدات على الساحة الاقتصادية وللتحاور حول مخرجات الحوار الاقتصادي الوطني بناء على توجيهات لجلالة الملك عبد الله الثاني المعظم للحكومة الرشيدة بوضع خارطة طريق لمسيرة الاقتصاد الوطني على المدى القريب والمتوسط في ظل الظروف والتحديات التي تواجه الاردن ، وذلك من خلال الحوار البناء الذي تم برئاسة معالي الوزير ومشاركة مختلف هيئات القطاع الخاص وكبار المختصين بالشان الاقتصادي من القطاعين العام والخاص .

كما اتقدم بالشكر في هذه المناسبة للمؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية والاتحاد الاوروبي على رعاية هذه الحلقة النقاشية ضمن برنامج دعم تطوير الخدمات التي تقدمها جمعية رجال الاعمال الاردنيين لاعضائها.

واضاف الطباع تحرص جمعية رجال الاعمال الاردنيين على المشاركة الفاعلة في كل حوار يجري بين هيئات القطاع الخاص والحكومة في ظل الظروف الراهنة والتحديات التي يواجهها الاقتصاد الاردني وفي مقدمتها عجز الموازنة والمديونية العامة ، وارتفاع تكلفة مدخلات الانتاج المحلي من مصادر الطاقة وغيرها ، والمنافسة التي يتعرض لها الانتاج الوطني ، يقابله عجز مزمن في الميزان التجاري وتراجع الصادرات وصعوبة الحصول على التمويل الميسر للمشاريع الانتاجية . ومن هذا المنطلق شاركت جمعية رجال الاعمال الاردنيين في عدد من لجان الحوار الاقتصادي الوطني ، كما تم تقديم مذكرة تعكس وجهة نظر الجمعية في مختلف القضايا التي طرحت للنقاش والحلول المقترحة.

واود بمناسبة هذا اللقاء طرح عدة قضايا للمناقشة وللاستماع الى وجهة نظر معاليكم حولها :

١- لقد تركز الحوار الاقتصادي على سبل تحفيز النشاط الاقتصادي والمحافظة على نمو الناتج المحلي ، حيث قدمت لجان الحوار الاقتصادي مجموعة توصيات على المدى القصير والمتوسط تناولت محاور اقتصادية مختلفة ، فاذا اتخذت الحكومة قرارا باعتماد تلك التوصيات فما هي الاجراءات الفعلية التي ستتخذ لتنفيذها والجدول الزمني لذلك .

٢- لقد وضعت لجان الحوار توصيات تتعلق بخفض الانفاق العام بدمج او الغاء المؤسسات المستقلة التي تستنزف ميزانية الدولة ثم تقدمت الحكومة مؤخرا بخطة لاعادة هيكلة رواتب مؤسسات القطاع العام ، وفي ضوء الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها المواطن ، كيف سيتم تطبيق هذه الخطة دون المساس بحقوق الموظفين وما هي المؤسسات التي ستلغى او يتم دمجها.

٣- في ظل نعمة الامن والاستقرار الذي تتمتع به المملكة والظروف التي تمر بها المنطقة ، فان للاردن فرص كبيرة على المدى القريب ليكون مركزا لاستقطاب الاستثمارات العربية والاجنبية اذا ما احسنا تعظيم الميزات

التي تتوفر في بيئة الاعمال وتحسين مناخ الاستثمار، وقد قامت اوزارة الصناعة والتجارة مشكورة بتزويد الجمعية بمشروع قانون تشجيع الاستثمار الجديد وابدينا بعض الملاحظات حوله ويتطلع الحضور الى التعرف من معاليكم في هذه الامسية الى اهم ملامح هذا القانون وكيف سيتم بموجبه تحفيز المشاريع الاستثمارية في مختلف محافظات المملكة .

٤- ان الظروف المحيطة تخلق فرصة جيدة للقطاع السياحي مما يستوجب وضع خطط عاجلة لتنشيط السياحة وقد بداموسم السياحة العربية الى الاردن وقامت معالي وزيرة السياحة بجولة خليجية لهذا الخصوص ننتظر ان نلمس نتائجها الايجابية فما هي الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتنشيط هذا القطاع الهام .

٥- لقد تبنت الحكومة مشاريع استراتيجية كبرى من شانها تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وهنا لا بد من تكثيف الجهود لاستقطاب التمويل اللازم لتنفيذ تلك المشاريع وتحديد اولويات التنفيذ خاصة مشروع ناقل البحرين ، وبهذا المجال نقترح ان يتم تأسيس صندوق استثماري يشارك فيه القطاع الخاص وويتم رفده من التمويل الذي سيتوفر للحكومة من خلال المنح والمساعدات .

٦- ان مجتمع الاعمال الاردني يثمن جهود معالي الوزير ودائرة مراقبة الشركات في معالجة موضوع الشركات المتعثرة ، والوزارة تعكف حاليا على اعداد قانون جديد للشركات المتعثرة حبذا لو نتعرف على اهم ملامح هذا القانون. وفي ذات السياق يجري الحديث عن الغاء هيئة مراقبة التأمين او دمجها مع مراقبة الشركات فما هي توجهات الحكومة بهذا الخصوص .

٧- ومن جانب اخر فقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قانون العفو العام وبموجبه سيتم الاعفاء من الغرامات والمخالفات وهذه تتضمن مخالفات السير والحوادث المرورية، مما يترتب عليه خسارة لا تقل عن ١٠ ملايين دينار على شركات التامين جراء الخصم التشجيعي على المركبات ذات السجل النظيف . ولذا نقترح ان يتم الابقاء على سجلات المخالفات عند تطبيق العفو العام او ان تقوم هيئة التامين باصدار تعليمات جديدة تسمح بالغاء الخصم التشجيعي .

٨- من جانب اخر وفي ضوء الاعلان عن ترحيب دول مجلس التعاون الاقتصادي بانضمام الاردن الى المجلس والاثار الايجابية المتوقعة على الاقتصاد ، وقد مضى على هذا الاعلان اكثر من شهر ، وهنالك مفاوضات سياسية جارية ، واننا نتطلع للتعرف من معالي الوزير حول اخر التطورات في هذا الموضوع بما يخص الجانب الاقتصادي والقطاع الخاص ، كما نؤكد بهذه المناسبة على ضرورة مشاركة القطاع الخاص في لجان المفاوضات التي سيتم تشكيلها لضمان تعظيم استفادة القطاع الخاص من هذا التطور الاستراتيجي الهام في علاقات الاردن الاقتصادية مع اشقائه في دول الخليج وتحقيق قيمة مضافة اكبر للاردن باستغلال الخبرات الطويلة المتميزة للقطاع الخاص الاردني وعلاقاته التاريخية مع رجال الاعمال في دول الخليج واذكر في هذا السياق ان جمعية رجال الاعمال الاردنيين ترتبط بعلاقات وثيقة مع نظيراتها في عدد من دول الخليج العربي في اطار مجالس الاعمال المشتركة وقد حققت هذه المجالس نجاحا على صعيد تنمية العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول في مختلف المجالات .

وفي ختام كلمته قال الطباع : ان المستقبل يحمل الكثير من التحديات للمحافظة على المكتسبات وتحقيق المزيد من التقدم والنماء، وان مجتمع الاعمال الاردني يؤكد على التزامه بالمساهمة الفاعلة في مسيرة التطور الاقتصادي لبلدنا ، واثقين من ان الاردن بفضل قيادته الهاشمية الحكيمة وتضافر جهود القطاعين العام والخاص سوف يتمكن من مواجهة التحديات و تجاوز الصعوبات باذن الله تعالى .

وفي الختام يسعدني ان ادعو معالي الوزير لاطلاعنا على نتائج الحوار الاقتصادي الوطني والاجراءات العملية التي ستتخذها الحكومة لوضع توصيات لجان الحوار موضع التنفيذ ، ووجهة نظر الحكومة في مختلف القضايا التي طرحتها انفا ، وكذلك اخر التطورات الجارية على صعيد انضمام الاردن الى مجلس التعاون الخليجي .

وفقنا الله تعالى جميعاً لخدمة وطننا العزيز بقيادة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

شاكرا للحضور الكرام مشاركتهم في اعمال هذه الحلقة النقاشية.

وزير الصناعة والتجارة د. هاني الملقى
في الحلقة النقاشية لجمعية رجال الاعمال الاردنيين
الاردن يعمل على مواصلة الاصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والقانوني والقضائي

القى معالي وزير الصناعة والتجارة الدكتور هاني الملقي كلمة في الحلقة النقاشية التي نظمتها الجمعية بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٨ وشارك فيها حوالي ٢٠٠ من رجال الاعمال الاردنيين وفيما يلي استعراض لأهم ما ورد في كلمة معاليه:

يطيب لي بداية أن اعبر عن سعادتي البالغة بمشاركتكم هذا اللقاء وأتقدم بالشكر إلى جمعية رجال الأعمال ممثلة بمعالي السيد حمدي الطباع رئيس الجمعية، على حسن الإعداد والتنظيم الجيد. كما يسعدني أن التقي هذه النخبة المتميزة من رجال الأعمال والهيئات الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية والمشاركين اليوم ليتم التطرق إلى أهم انجازات السياسة التجارية الخارجية الأردنية وحول وضع الاقتصاد الأردني ٢٠١٠-٢٠١١ قال الدكتور الملقي: بدأ الاقتصاد الأردني بالتعافي من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث تشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي إلى تحقيق نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠١٠ بنسبة ٣،١٪ مقابل ٢،٣٪ خلال العام

٢٠٠٩، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠١٠ بأسعار السوق الثابتة ٩،٨ مليار دينار.

كما تشير البيانات إلى تحسن ملموس في الأداء الاقتصادي خلال العام الجاري وظهور بعض المؤشرات الايجابية وخاصة في مجال نمو الصادرات، حيث سجلت الصادرات الأردنية نموا قدره ١٣،٥٪ خلال الثلث الأول من العام ٢٠١١ مقارنة مع نفس الفترة من العام ٢٠١٠، حيث بلغت قيمة الصادرات الكلية ١،٨ مليار دينار قيمة الصادرات الوطنية منها حوالي ١،٦ مليار دينار ويشير التركيب

- منها حوالي ١،٦ مليار دينار ويشير التركيب السلعي للصادرات بتصدر الألبسة والأسمدة والأدوية والخضار والفواكه قائمة الصادرات، كما وتشير البيانات الرسمية إلى أن أهم خصائص الصادرات الأردنية هو التركز الجغرافي لعدد محدود من الأسواق الخارجية، حيث تستحوذ أسواق خمس دول فقط هي العراق والهند والولايات المتحدة والسعودية والإمارات على أكثر من ٦٠٪. أما المستوردات فقد بلغت قيمتها ٤،٢ مليار دينار خلال الثلث الأول من العام الحالي بارتفاع بلغ نسبته ٢٠،٥٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام ٢٠١٠، الزيادة الكبيرة في المستوردات تعود لارتفاع أسعار النفط ومشتقاته والطاقة الكهربائية -والذي يأتي في قمة قائمة المستوردات- والتي زادت بقيمة ٣٠٠ مليون دينار. وقد ترافق ذلك بارتفاع معدل التضخم بمقدار ٤،٦٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

ارتفاع الاستثمارات الاجنبية

- أما بالنسبة إلى حجم الاستثمارات الأجنبية فقد ارتفع خلال الشهور الخمسة الأولى من العام الحالي بنسبة ٢,٩٪ لتصل إلى ٨٢٩ مليون دينار، مقارنة مع ٨٠٥ مليون دينار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، تشمل الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار والبالغة ٣٣٦ مليون دينار، و١٩٦ رؤوس الأموال الأجنبية المسجلة لدى دائرة مراقبة الشراكات، بالإضافة إلى ٣٠٠ مليون دينار استثمار كويتي والذي بدء التفاوض حوله في مجال صناعة الطائرات، كما تميزت الاستثمارات في العام ٢٠١١ بالقيمة المضافة العالية واستقطاب عدد أكبر من العمالة الأردنية، حيث خلقت ٧٢٣١ وظيفة، مقارنة مع ٦٧٨٤ وظيفة العام السابق.

وحول لجنة الحوار الاقتصادي قال الدكتور الملقي: تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، صدر قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة الحوار الاقتصادي برئاسة معالي وزير الصناعة والتجارة/ رئيس الفريق الاقتصادي د. هاني الملقي وعضوية ممثلين عن القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وبمشاركة أعضاء لجنة التنمية الاقتصادية، للبحث في الفرص المتاحة لتنمية الاقتصاد الوطني ولمواجهة التحديات في مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية ووضع خطط قصيرة ومتوسطة المدى لهذه الغاية، وذلك على قاعدة الشراكة الوطنية بين القطاعين العام والخاص.

- ولغرض تسهيل عمل لجنة الحوار وتمكينها من إنجاز مهمتها ضمن الفترة المحددة، تم تقسيم عمل اللجنة إلى ستة محاور رئيسية ولجان فرعية.
- فبالنسبة للجنة القطاع المالي والنقدي والمصرفي، تمحورت توصيات اللجنة بالتأكيد على الالتزام بقانون الموازنة العامة وعدم إصدار ملاحق تؤدي إلى زيادة العجز. ومع التأكيد على ضرورة الموازنة بين الوضع الحرج للموازنة العامة والبعدين الاقتصادي والاجتماعي، فقد أوصت اللجنة باستمرار دعم المواد الغذائية الرئيسية وتثبيت أسعار المحروقات للفترة الراهنة والإسراع في إنشاء صندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالشراكة مع البنوك الأردنية، وإيجاد صندوق

لمعالجة أوضاع الشركات المتعثرة بسبب عدم توفر السيولة.

أما فيما يتعلق بتوصيات لجنة الإنتاج والتصدير والسياحة، فبالأخذ بعين الاعتبار للأوضاع الراهنة ونظراً لتنامي الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة بكافة فئاته الترويجية والعلاجية

- والتعليمية والدينية والرياضية، أوصت اللجنة الحكومة باتخاذ حزمة من التوصيات قصيرة المدى لتنشيط السياحة المحلية والعربية خلال فترة الصيف القادم بأسرع وقت ممكن، بما يعزز من مركز الأردن كمقصد رئيسي للسائح في الأسواق العالمية.
- وفي قطاع الإنتاج (الصناعة)، توصلت اللجنة إلى جملة من التوصيات، أبرزها إعطاء الأولوية للمنتج الأردني في المشتريات الحكومية، إنشاء صندوق تمويل لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاعي الصناعة والخدمات، إضافة إلى منح حوافز للشركات التي تعمل على إحلال العمالة الأجنبية بالعمالة المحلية، ووضع خطة ترويجية للاستثمار في قطاع التعدين.
- أما في مجال الاستثمار، فقد أولت اللجنة اهتماما كبيرا لتسهيل الإجراءات المرتبطة بالاستثمار، علاوة على توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية الكبرى وخاصة مشروع ناقل البحرين والربط بالسكك الحديد ومشاريع الطاقة النووية، فأوصت اللجنة بإنشاء بنك التنمية الأردني Jordan Development Bank برأسمال (٤٠٠-٥٠٠ مليون دينار) بمشاركة القطاعين العام والخاص.
- تناولت لجنة الاقتصاد الاجتماعي أبعاد مفهوم الاقتصاد الاجتماعي الذي غالباً ما ينشئ لتلبية حاجة أو إيجاد حلول لمشاكل اجتماعية مشتركة. ووضعت توصياتها التي تناولت دور الحكومة والشراكة بين القطاعين العام والخاص والمسؤولية الاجتماعية.
- فيما يخص لجنة قطاع الخدمات والتجارة والإنشاءات فقد توصلت اللجنة بالنسبة لقطاع تكنولوجيا المعلومات إلى استكمال الإجراءات اللازمة لدخول حزمة القوانين والأنظمة الداعمة للتجارة الإلكترونية حيز التنفيذ، وترويج منتجات وخدمات القطاع لدول الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية ودولة قطر.
- وفي قطاع الإنشاءات، أوصت اللجنة بإبرام البروتوكولات مع الدول الأخرى بهدف زيادة فرص تصدير القطاع وتسهيل إصدار الكفالات البنكية لأغراض التصدير.
- أما في قطاع النقل، تمثلت أبرز توصيات اللجنة قصيرة المدى بتحرير الأجواء مع دول العالم من منطلق المعاملة بالمثل، والإسراع في الانتهاء من المرحلة الثانية للاتفاقية الشاملة مع الإتحاد الأوروبي.
- تمثلت أهم توصيات لجنة الطاقة والمياه والزراعة بزيادة وتشجيع الاستثمار في هذه القطاعات إضافة إلى الإسراع في تنفيذ خطط توسعة المصفاة ورفع كفاءة إنتاجية المصفاة والبدء تدريجياً السماح للشركات الخاصة باستيراد المشتقات النفطية وزيت الوقود الثقيل مع الالتزام بالمواصفة الأردنية وتعليمات وزارة الطاقة، وكذلك إعطاء الأولوية في الاستثمار للمستثمر المحلي في قطاع الطاقة.

أما بالنسبة للجنة القوى البشرية والعاملة والإدارة الحكومية، تمثلت أبرز توصيات اللجنة بتحفيز الاستثمار في القطاعات المستوعبة للأيدي العاملة الأردنية المدربة، وربط حوافز

- الاستثمار بإيجاد فرص العمل للأردنيين، ووضع تعليمات تعطي الأفضلية في اختيار الموردين المشغلين للعمالة الأردنية في

العطاءات الحكومية.

- ولغرض متابعة مخرجات لجنة الحوار الاقتصادي صدر قرار رئيس بتفويض وزارة الصناعة و التجارة، بالمتابعة مع الوزارات والمؤسسات المعنية لدراسة توصيات لجنة الحوار الاقتصادي وآلية تنفيذها. حيث تقوم الوزارة بالتنسيق مع هذه الجهات بإعداد مصفوفة إجراءات تعد خارطة زمنية مفصلة متكاملة ليتم تنفيذها خلال السنة الحالية ٢٠١١ (المدى القصير) و السنتين التاليتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (المدى المتوسط).

وبالنسبة للتعديلات على التشريعات الاقتصادية لقد عمل الأردن على مواصَلة الإصلاح الاقتصادي والسياسي و الاجتماعي والقانوني والقضائي من خلال تبني وتعديل ومراجَعة وتحديث كم هائل من التشريعات الاقتصادية والتجارية لتوفير المناخ المناسب للاستثمار بالإضافة إلى تعديل التشريعات المتعلقة بالاستيراد وحقوق الملكية الفكرية والجمركية وإجراءات التخليص على البضائع والحوافز المالية للاستثمار وغيرها، للعَمل و بشكَلٍ مستمر على تطوير و تحسين البيئة التجارية والاستثمارية.

- ومؤخرا أقر مجلس الوزراء حزمة من التشريعات الاقتصادية الناظمة للنشاط الاقتصادي والهادفة إلى تطوير الاقتصاد وإحداث التنمية الوطنية من خلال استقطاب الاستثمارات وتحفيزها وتوفير السيولة المالية اللازمة لتحفيز القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية وتعزيز أسس المنافسة وتنظيم السوق ، وتشمل هذه القوانين: قانون الاستثمار، وقانون الشراكة بين القطاع العام والخاص، وقانون وضع الأموال المنقولة لدين وقانون وضع الأموال غير المنقولة استرداداً لدين، وتعديل قانون المنافسة بالإضافة إلى تعديل قانون الصناعة والتجارة.

١. انضمام الأردن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية

- وحول انضمام الأردن إلى مجلس التعاون الخليجي قال وزير الصناعة والتجارة ان هذا الانضمام يشكل بوابة لتكامل شامل بين الأردن ودول الخليج، حيث يوفر فرصا ومجالات أكبر لنفاذ المنتجات الأردنية من السلع والخدمات إلى الأسواق الخليجية، وخلق فرص عمل أكثر لتوظيف العمالة الأردنية فيها، فضلا عن استقطاب الاستثمارات الأجنبية. وينطبق الحال ذاته على دول المجلس الحالية من ناحية العوائد المتوقعة، لكن عند الأخذ بعين الاعتبار حجم وإمكانيات اقتصاديات دول الخليج، فان التحليل الأولي يشير إلى أن ثمار الانضمام ستكون ملموسة بشكل أكبر للمملكة منها لدول الخليج.
- إن ترحيب دول مجلس التعاون الخليجي بانضمام الأردن إلى هذه المنظومة يعتبر إنجازاً كبيراً ينعكس إيجاباً علينا وعلى هذه الدول، وإنني هنا أنظر بتفاؤل لهذا الانضمام نظرا لما يتمتع به مجلس التعاون من قوّة اقتصادية بارزة على مستوى العالم نظراً إلى الإمكانات المتميّزة التي تتمتع بها دول المنطقة، وإننا على يقين بأن تلك الخطوة ستؤدي إلى توسيع السوق الكلية وزيادة صادراتنا من السلع وتسهيل عملية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص.

ويمكن اختصار أهم الفوائد المترتبة على انضمام الأردن إلى مجلس التعاون الخليجي بما يلي:

- تسهيل وزيادة تدفق الاستثمارات بين الطرفين وتخفيض البطالة من خلال فتح الأسواق الخليجية أمام العمالة الأردنية وزيادة تحويلات المغتربين وتعزيز مكانة الأردن كدولة جاذبة للاستثمار وتعزيز العلاقات التجارية بين ممثلي القطاع الخاص في الجانبين وزيادة صادرات السلع والخدمات الأردنية إلى أسواق دول مجلس التعاون.

في حلقة نقاشية نظمتها جمعية رجال الاعمال الاردنيين واستضافت معالي وزير المالية الدكتو امية طوقان

حمدي الطباع: لا بد من تخفيف عجز الموازنة وضبط الانفاق العام

لا بد من وضع هيكل زمني لاعادة هيكلة المؤسسات المستقلة

وزير المالية: لا تهميش حكومي لدور القطاع الخاص

استضافت جمعية رجال الاعمال الاردنيين يوم الاحد ٢٠١٢/١/٨ بفندق لاندمارك معالي الدكتور امية طوقان وزير المالية وذلك في حلقة نقاشية حضرها نحو (١٥٠) من اعضاء الجمعية وفي بداية الحلقة القى معالي رئيس الجمعية كلمة فيما يلي نصها الكامل:

يسعدني ان ارحب باسمي وبالنيابة عن زملائي اعضاء جمعية رجال الاعمال الاردنيين بمعالي الدكتور امية طوقان وزير المالية وان اتقدم اليه بالشكر الجزيل على تلبية هذه الدعوة للالتقاء باعضاء الجمعية، كما ارحب بضيوفنا الكرام واشكرهم على تفضلهم بالمشاركة في هذه الحلقة النقاشية التي تأتي استمرارا لنهج جمعية رجال الاعمال الاردنيين في تنظيم اللقاءات مع كبار المسؤولين في الحكومة لبحث مختلف القضايا الاقتصادية التي تهم اعضاءها ومجتمع الاعمال في الاردن والذي يعتبر عماد الاقتصاد الاردني والشريك الرئيسي في بناء نهضته الحديثة، ولو اننا بدأنا نشعر مؤخراً بتغييب مؤسسات القطاع الخاص الرئيسية عن اية لقاءات او مشاورات مع المسؤولين الحكوميين.

كما اتقدم بالشكر في هذه المناسبة للمؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية والاتحاد الاوروبي على رعاية هذه الحلقة النقاشية ضمن منحة برنامج دعم تطوير الخدمات التي تقدمها لجمعية رجال الاعمال

الاردنيين .

وموضوع لقاءنا اليوم هو «المرتكزات الأساسية للموازنة العامة في ظل التطورات الإقتصادية الراهنة" حيث نتطلع للاستماع من معاليكم حول مشروع قانون موازنة عام ٢٠١٢ وما يتضمنه هذا المشروع من مرتكزات واجراءات حكومية في مواجهة التحديات الاقتصادية في هذا العام.

وفيما يخص عجز الموازنة قال الطباع لابد ان اذكر معاليكم انكم كنتم عضواً في اللجنة المالية في مجلس الاعيان قبل اشهر قليلة وكنا قد اتفقنا على ان هناك قلقاً على وضع الموازنة العامة للدولة ولا بد ان يكون هناك نهج جديد للاردن يخفف العجز في الموازنة العامة ويضبط الانفاق وكما فهمنا فإن الحكومة سائرة في برنامج اعادة هيكلة الرواتب للقطاع العام بكلفة ١٢٠ مليون دينار على اقل تقدير، وهذا عبء جديد وكبير، كذلك ورد تثبيت لنفقات ٦٢ مؤسسة وهيئة مستقلة في موازنة ٢٠١٢ وقد علمنا من وسائل الاعلام بان دولة رئيس الوزراء قد اوعز لمعالي وزير تطوير القطاع العام باستكمال دراسة اعادة هيكلة المؤسسات المستقلة وهنا لا بد من وضع جدول زمني لانجاز هذا الامر الذي يجري بحثه منذ سنوات.

ومن جانب اخر تصاعدت الفاتورة النفطية للمملكة وهي مرشحة للارتفاع حسب المؤشرات العالمية مما سينعكس سلباً على المواطن والنشاطات الاقتصادية وبصورة خاصة القطاع الصناعي مما يحمل الموازنة عبئاً آخر.

واضاف الطباع ان التحديات التي يواجهها الاقتصاد الاردني واضحة للجميع وتم تشخيصها واشبعت بحثا في لجان الحوار الاقتصادي التي جمعت ممثلين وخبراء من القطاعين العام والخاص والجهات الرسمية ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي ولازلنا كقطاع خاص نأمل بوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ. اخيرا لا يفوتني ان اذكر بحجم الهدر الكبير في موارد الخزينة جراء الفساد المالي والاداري ، فاسترداد الاموال التي ضاعت على الخزينة يجب ان يحتل اولوية في اجندة الحكومة .

كلمة وزير المالية في الحلقة النقاشية

من جانبه قال وزير المالية، الدكتور امية طوقان، إن النية تتجه لاعادة النظر باليات دعم الكهرباء والماء والمحروقات دون زيادة الصعوبات الاقتصادية على ذوى الدخل المحدود والمتوسط. واشار طوقان خلال الجلسة النقاشية التي نظمتها جمعية رجال الأعمال أول من أمس، تحت عنوان « مرتكزات الموازنة العامة في ظل التطورات الحالية»، الى أن الدعم في الوقت الحاضر يذهب الى طبقة من ذات الدخول المرتفعة وان توجيهها الى الطبقات الفقير والمتوسطة سيعمل على توفير ٢٥٠ مليون دينار على الخزينة وعن كيفية زيادة الايرادات قال الوزير بأن ٥٠ مليون دينار بدل رخصة الجيل الثالث لشركة أمنيه مستحقه هذا العام ستساهم في تحسين الايرادات، مشيراً ان لدى الحكومة سلسلة اجراءات لتحقيق الزيادة المتوقعة في الايرادات و التي يتوقع أن تنمو بنسبة ١٢ ٪ من مستوياتها في العام الماضي.

واكد طوقان على أن الحكومة مستمرة بدعم المواد التموينية واسطوانة الغاز المنزلي لحماية ذوى الدخل المحدود والمتوسط. وأشار إلى ان الحكومة ستعيد النظر في الاعفاءات الضريبية وغير الضريبية الممنوحة لـ ٢٦٠ سلعة وخدمة والتي ثبت عدم جدواها ، مشيرا الى ان غالبيتها لا يجوز أن يشملها الإعفاء كونها تدخل في باب الكماليات وتستخدم لغير الغاية التي وضعت من اجلها. والمح إلى انه لن يتم تمديد قرار الاعفاءات الممنوحة لقطاع العقار كون الخزينة خسرت نحو ٤٠٠ مليون دينار خلال السنوات الثلاث الماضية منذ تم اقرار هذه الاعفاءات مشيرا الى ان القطاع شهد تحسنا كبيرا خلال الفترة الماضية. واكد طوقان وجود صعوبات كبيرة تواجه الاقتصاد هذا العام ومعظم المؤشرات تدل على أن الاقتصاد الأردني يمر حاليا بمرحلة استثنائية يقتضي التعامل معها بكل حكمة ، محملا ذلك للظروف السياسية التي تمر بها المنطقة والذي دفعت الحكومات لزيادة الانفاق خلال العام الماضي والحالي للسيطرة على الوضع. وأشار طوقان الى ان ابرز التحديات التي تواجة الاقتصاد الأردني في المرحلة المقبلة وأهمها هو موضوع الطاقة والمياه ، مشيرا الى ان الغاز المصري وحسب وزير الطاقة ومباحثاته في القاهرة مؤخرا لن يتم اصلاح الخط قريبا ، وبالنسبة للغاز القطري فان هناك لجانا فنية تدرس الموضوع ولن يكون وصوله قريبا ، وهذا ما سوف يدفعنا الى رفع الدعم عن الكهرباء والمياة وخاصة للشرائح

التي تستهلك كميات كبيرة منها. وقال طوقان بأننا وضعنا في موازنة العام الحالي ٨٧٠ مليون دينار مساعدات خارجية متوقعة مقابل ١١٩٦ مليوناً في العام الماضي وإذا حدث أي تغيير على مبلغ المساعدات المتوقع بالتراجع فإننا سنعمل على ضبط النفقات بقيمة ما تتراجع المساعدات وإذا زادت فسوف نسد منها العجز في الموازنة الحالية. واشار الى ان المرحلة الحالية تحتاج منا لتفعيل التعاون بين القطاعين العام والخاص لمواجهة كل التحديات الاقتصادية ومعالجة التشوهات والخروج من الأزمة. وقال طوقان ان تعمق الناس بالحديث عن الفساد امر مزعج ويضر بالاقتصاد الوطني ،ووصف التخاصية بانها « لعنة» مشيرا الى ان هذه القضايا يجب ان تاخذ المسار القضائي للتحقق من اذا ما كان هناك تجاوزات للتحقيق فيها. واضاف بانه لا يوجد حل سحري لوقف الهدر في المال العام بسبب سوء استخدام الموارد البشرية ووجود بطالة مقنعة في الحكومة وضبط النفقات في المؤسسات المستقلة ، مشيرا الى وجود دراسة لدى وزارة تطوير القطاع العام واصفا المؤسسات المستقلة بـ«الامبراطوريات» لما يتمتع بعض موظفيها من مزايا وبسبب هدر المال فيها. ونفى طوقان وجود تهميش حكومي للقطاع الخاص في المرحلة الحالية وهو ما يؤكده جلالة الملك عبد الله الثاني مشيرا الى الدور الكبير الذي لعبه القطاع الخاص في التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني ،مطالبا بان يسهم مجتمع الاعمال بتعويض النقص في الانفاق الحكومي ورفد الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو. وأكد أن برنامج الإصلاح المالي الذي تتبعه الحكومة خلال السنوات الثلاث المقبلة هدفه بالأساس اقناع المواطنين والمستثمر المحلي والأجنبي ومؤسسات التصنيف الائتماني الدولية ، في جدية الأردن بالاصلاح ما يعني زيادة الاستثمار ورفع التصنيف الائتماني وتحسين التدريج الاقتصادي للمملكة واذا ما حدث عكس ذلك فلن نلوم الا انفسنا. وقال طوقان ان أساسيات الاقتصاد الأردني تاثرت خلال عامي٢٠١٠و٢٠١١ بالعديد من التحديات العالمية والإقليمية بينها الأزمة المالية العالمية والتداعيات السياسية والأمنية في المنطقة وارتفاع أسعار السلع الأساسية لا سيما النفط بالإضافة إلى ازمة الديون السيادية في أوروبا، مشيرا الى الاقتصاد الأردني حقق نمواً بلغت نسبته (٦،٥٪) بالمتوسط خلال السنوات ٢٠٠١ – ٢٠٠٩، وتمكنت المملكة من تعزيز رصيد احتياطياتها من العملات الأجنبية ونجحت في احتواء عجز الموازنة العامة للدولة وشهدت الخدمات الحكومية الأساسية وخاصة التعليم والصحة تحسناً ملحوظاً. وأضاف ان الأزمة المالية العالمية كان لها اثر كبير على النمو الاقتصادي وعلى الموازنة العامة للدولة خلال الأعوام ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ حيث أظهرت النتائج تباطؤاً ملحوظاً في معدل النمو الاقتصادي الذي تراجع إلى نحو (٢،٣٪) لعام ٢٠١٠، في حين تجاوز عجز الموازنة العامة للدولة قبل المنح ما نسبته (٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وبعد المنح ما نسبته (٥،٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠١٠. ثم أشار د. طوقان بان لحالة الربيع العربي آثارا إضافية على الاقتصاد الأردني حيث انخفضت الإيرادات المحلية الحكومية بأكثر من (٥٥٠) مليون عن المقدر، وزادت النفقات الإجمالية بأكثر من (٧٠٠) مليون عن المقدر لعام ٢٠١١. الأمر الذي ضغط بشكل كبير على موارد الخزينة، إلى ان وصلت العجوزات المالية في الموازنة العامة إلى حدود غير آمنة. وتناول مرتكزات الإصلاح في مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠١٢ موضحا ان الحكومة تسعى إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة باستعادة التوازن للمالية العامة وبشكل يكفل ترسيخ اركان الاستقرار المالي والنقدي. وأشار إلى ان الحكومة حاولت قدر المستطاع التوفيق بين الأولويات الأمنية والاجتماعية الملحة وبين الضغوطات المالية والاقتصادية التي لا تقل الحاحا وتعزيز الاعتماد على الذات مع مراعاة ضبط الانفاق على مستوى القطاع العام ومعالجة الاختلالات الهيكلية المؤسسية. واكد ان برنامج الإصلاح المالي الذي يمتد الى ثلاث سنوات يهدف بشكل أساسي الى ضبط المستويات غير المسبوقة من عجز الموازنة والمديونية العامة من خلال ثلاثة مستويات تتركز في النفقات والإيرادات والتمويل. وفي محور النفقات اشار طوقان انه يهدف الى ضبط الانفاق العام خاصة الجاري منه ليرتفع بما مقداره مليونا دينار وبنسبة نمو صفر بالمئة عن اعادة التقدير لعام ٢٠١١ ،بالإضافة الى ضبط النفقات التشغيلية لا سيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء

والهاتف ومصاريف السفر والحد من استخدام السيارات الحكومية وتقليص سفر الوفود الا للضرورة القصوى. وأشار أيضا إلى إيقاف التعيينات باستثناء وزارات التربية والصحة والتنمية الاجتماعية والتوقف عن شراء الاثاث والسيارات وعدم تنفيذ بعض المشروعات التي ليس لها أولوية في الوقت الحالي. وبين طوقان ان النفقات الرأسمالية في عام ٢٠١٢ قدرت بنحو ٩٩٨ مليون دينار بانخفاض مقداره ١٦ مليون دينار عن مستواها المعاد تقديره في ٢٠١١. وفي محور النفقات قال طوقان ان مشروع الموازنة سيعمل على تامين المخصصات اللازمة لشبكة الامان الاجتماعي للحفاظ على مستوى معيشة للمواطن من خلال الاستمرار في تقديم الدعم للمواد التموينية واسطوانة الغاز وتوفير السكن الملائم للفقراء وذوي الدخل المحدود والإبقاء على دعم الكهرباء والمياه إلى كافة الشرائح عدا شريحة الاستهلاك العالي جدا ،واعادة توجيه دعم المشتقات النفطية الى مستحقيها من ذوب الدخل المتدني والمتوسط وتقديم تعويضات نقدية لهذه الشرائح بالتزامن مع اعادة هيكلة الرواتب وزيادة رواتب المتقاعدين العسكريين. وعن محور الإيرادات قال ان يقوم على تعديل الضرائب والرسوم على عدد محدود من السلع والتي لا تمس ذوي الدخل المحدود والمتوسط والغاء بعض الاعفاءات الضريبية وغير الضريبية على بعض السلع والخدمات التي اثبتت عدم جدواها وتحسين كفاءة التحصيل والحد من التهرب الضريبي وتنفيذ خطة الحكومة في مجال اعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام من خلال دمج او الغاء بعض المؤسسات ذات الطبيعة المتشابهة. ولمح الى ان الحكومة ستعمل على الاستفادة من التسهيلات التي تقدمها المؤسسات الدولية لتمويل الاحتياجات التمويلية الاستثنائية الناجمة عن الأزمات العالمية والإقليمية ،بالإضافة الى الاستفادة من السيولة الفائضة لدى البنوك الاسلامية من خلال اصدار أدوات التمويل الإسلامي. وبين طوقان حول محور تمويل العجز ان مستويات الدين الحالية غير قابلة للاستمرار ما يتوجب استهداف تخفيض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي في المدى المتوسط حتي تتمكن الحكومة من احتواء او تخفيض الدين العام في المدى المتوسط مبينا ان الحكومة ستعمل على خفض مستوى العجز المالي بما يؤدي الى خفض الاحتياجات التمويلية والاقتراض الخارجي او الداخلي ضمن المعيار الأقل كلفة على الخزينة

حمدي الطباع يلقي كلمة رئيسية في افتتاح الدورة الرابعة لمؤتمر رجال الاعمال العرب والصينيين في الشارقة

استعراض العلاقات الاقتصادية العربية الصينية وفرص التعاون بين الجانبين في الظروف الراهنة

ترأس معالي السيد حمدي الطباع رئيس اتحاد رجال الاعمال العرب وفد الاتحاد المشارك في الدورة الرابعة لمؤتمر رجال الاعمال العرب والصينيين الذي افتتح صباح الاربعاء الموافق ١٨ يناير ٢٠١٢ في الشارقة في دولة الامارات العربية المتحدة برعاية سمو حاكم الشارقة الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الاعلى حاكم الشارقة.

والقى معالي السيد حمدي الطباع كلمة في الجلسة الافتتاحية استعرض فيها العلاقات الاقتصادية العربية الصينية وفرص التعاون بين الجانبين في مختلف القطاعات الاقتصادية بما يحقق مصالحهما المشتركة، وقد شارك في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر معالي الشيخة لبنى القاسمي وزيرة التجارة الخارجية بدولة الامارات العربية المتحدة ومعالي ون جياباو وزير مجلس الدولة الصيني (رئيس مجلس الوزراء) والسيد وان جيفي رئيس المجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية.

وبين الطباع في كلمته ان المؤتمر ينعقد في ظل ظروف دولية وإقليمية وعربية غاية في الدقة والتعقيد ، حيث يشهد العالم أجمع والمنطقة العربية اوضاعاً سياسية وإقتصادية صعبة تتلخص فيما يلي:

١- استمرار تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية في أمريكا وباقي العالم حيث ما زال مسلسل إفلاسات البنوك وشركات التأمين والإستثمار وخسائر أسواق رأس المال متواصلاً وصعوبة معالجة هذه الأزمات.

٢- تراجع تصنيف المديونية الأمريكية وتزايد العجز في الميزان التجاري الأمريكي واحتجاجات شعبية في معظم المدن الأمريكية على تراجع مستويات المعيشة ومصادرة البيوت لصالح البنوك الدائنة. اخذاً بالعلم بأن الصين اكبر بلد دائن لأمريكا.

٣- تراجع الوضع الإقتصادي الأوروبي ليشهد تفاقم المديونية الأوروبية وتراجع تصنيفها لدى عدة دول في مقدمتها اليونان، وإسبانيا والبرتغال وتراجع تصنيف المديونية الفرنسية إضافة إلى تراجع سعر صرف اليورو في أسواق النقد العالمية. علماً بأن الصين تعتبر مقرضاً رئيسياً لدول أوروبا.

٤- المنافسة التجارية بين الصين وأمريكا في ظل التزايد المتواصل للفائض التجاري لصالح الصين والمطالبات الأمريكية المتكررة للصين لرفع سعر عملتها لتخفيض المنافسة التجارية الصينية.

٥- استمرار الحراك السياسي الشعبي العربي منذ نهاية العام المنصرم والذي يرافقه عدم الإستقرار الإجتماعي والسياسي مما أثر سلباً على الإستثمارات الصينية في هذه الدول ولا سيما في قطاعي

النفط والغاز.

٦- تدهور الأوضاع الإقتصادية في جميع البلدان العربية التي شهدت وتشهد حراكا سياسياً تمثلت في تأثر البنى الأساسية بشكل سلبي وخسائر البورصات العربية وتوقف السياحة وتدهور معدلات النمو الإقتصادي وعدم انتظام عجلة الإنتاج وارتفاع الأسعار ومعدلات البطالة وتفاقم المديونيات وتراجع التجارة والإستثمارات العربية البينية بشكل كبير وغير ذلك من آثار سلبية تشهدها الإقتصادات العربية. كما تأثرت وبشكل سلبي أيضاً ولكن بدرجة اقل إقتصادات الدول العربية الأخرى.

ومن جانب اخر اضاف رئيس اتحاد رجال الاعمال العرب انه وفي المقابل هناك ازدهار في الإقتصادات الناهضة كالصين والهند والبرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا، والتي تشهد نمواً بمعدلات مرتفعة تفوق مثيلاتها في الإقتصادات الأمريكية والأوروبية والعربية وبالتالي ارتفاع مساهمتها بصورة كبيرة في الإقتصاد العالمي لجهات المال والتجارة والإستثمار.وفي ظل هذه المعطيات يمكن القول بأن المشهد العالمي برمته ينذر

بحدوث أزمة مالية عالمية جديدة وعميقة تطيح بكل الجهود التي بذلت خلال العامين الماضيين للتخلص من آثار ازمة عام ٢٠٠٨ ولتحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر والبطالة وتحسين مستويات معيشة المواطنين من كل الشرائح.

ثم اضاف السيد حمدي الطباع انه وعلى الرغم من الظروف غير المواتية في المنطقة العربية والعالم على حد سواء ، فقد حقق التعاون الاقتصادي بين الصين والدول العربية تقدما إيجابيا ومتسارعاً في مجالات التجارة الثنائية ومشروعات المقاولات والتعاون في مجال العمل والاستثمارات المتبادلة وتدريب الأفراد.

فقد أصبحت الاقتصادات الصينية والعربية توصف بأنها متكاملة إلى حد كبير، وقد أصبحت الدول العربية في الوقت الراهن سابع اكبر شريك تجاري للصين . إضافة إلى أن أسواق الدول العربية تعتبر أسرع

ألأسواق التي تشهد زيادة في التعاون الخارجي للمؤسسات الصينية. فقد بلغ إجمالي حجم التجارة بين الصين والدول العربية حوالي ١٤٥مليار دولار في عام ٢٠١٠ . وسجّل حجم هذا التبادل رقماً قياسياً بلغ ١٢٠

مليار دولار، في النصف الأول من هذا العام. وشهد حجم الاستثمارات المتبادلة بين الطرفين توسعا متواصلا، حيث قامت الصين باستثمار أكثر من ١٥ مليار دولار أمريكى فعليا فى الدول العربية حتى نهاية العام الماضى ، بينما وصلت قيمة استثمارات الدول العربية فى الصين الى ٣ مليار دولار أمريكى.

وعليه فإن عقد هذا المؤتمر يهدف الى تنمية العلاقات العربية الصينية وتوطيد العلاقات الاستثمارية والتجارية بين الصين والعالم العربي تحقيقا للمصالح المشترآة في مواجهة تبعات الازمات الإقتصادية الإقليمية والعالمية. إن أطر التعاون الصيني العربي متعددة وواسعة ، وفي ظل الأوضاع الإقتصادية والسياسية فإنني أقترح على المؤتمرالسعي لتحقيق الإهداف التالية:

١- التعاون في إعادة إعمار الإقتصادات العربية التي تأثرت بالأحداثالأخيرة في عدد من الدول العربية.

٢- المساهمة الصينية في إعادة تاهيل قطاع النفط في ليبيا والسودان واليمن.

٣- تحفيز وتفعيل التجارة العربية الصينية في كلا الإتجاهين من خلال الإتفاقات المعقودة بين الصين والدول العربية وزيادة عدد وحجم السلع العربية المصدرة للصين .

٤- اعتماد الدول العربية كدول أولى بالرعاية في التجارة والإستثمار.

٥- تكثيف التعاون العربي الصيني في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والبحث العلمي والتدريب المهني.

٦- اعتماد الصين لبرنامج مساعدات متطور وناجع للإقتصادات العربية يوجه نحو دعم وتأهيل الصناعات العربية ذات العمالة الكثيفة وتطوير البنى التحتية بالإضافة إلى رفع كفاءة منظمات التجارة والأعمال العربية.

إن التعاون العربي الصيني يمكن أن يشمل جميع القطاعات الإقتصادية كالتجارة والصناعة والزراعة والمياه والطاقة والمقاولات والنقل والتعدين والمصارف و مشروعات البنية الأساسية والإنشاءات في الطرق والجسور والموانئ والأنفاق والإسكان والأبراج إضافة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها. كما يمكن التعاون الحقيقي في القطاعات الإجتماعية آالسياحة والبيئة والتدريب المهني والتعليم المتخصص والتكنولوجيا والصحة والإقتصاد الإجتماعي والمعرفي

وتكنولوجيا المعلومات. وإنه مما لا شك فيه أن التعاون العربي الصيني يمكن ضمان نجاحه بإخلاص النوايا وتوفر الإرادة لدفع هذا التعاون قدماً نحو

آفاق أرحب وتسريع تنفيذ ما نتفق عليه بدون تاخير وإزالة العقبات التي تعيق تحقيق أهدافنا ورؤانا نحو مستقبل أفضل لأجيالنا القادمة.

ومن الجدير بالذكر ان اتحاد رجال الاعمال العرب هو احد الجهات المنظمة لهذه السلسلة من المؤتمرات العربية الصينية بالتعاون مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية CCPIT وكان اتحاد رجال الاعمال العرب قد استضاف الدورة الثانية للمؤتمر في عمان عام ٢٠٠٧

كلمة معالي امين عام اتحاد رجال الاعمال العرب السيد ثابت الطاهر

وزعت ادارة المؤتمر العربي الصيني لرجال الاعمال الكلمة التالية التي اعدها معالي امين عام اتحاد رجال الاعمال العرب السيد ثابت الطاهر والتي كانت بعنوان آفاق التعاون العربي الصيني في مجال الاستثمار في البنى التحتية في ضوء التطورات العربية الراهنة حيث قال في كلمته: بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي اعضاء اتحاد رجال الأعمال العرب وقطاع الأعمال العربي الأهلي عموماً يسعدني أن أشارك في الدورة الرابعة لمؤتمر رجال الأعمال العرب مع هذه النخبة المتميزة من رجال الأعمال العرب والصينيين حيث سأقوم بإلقاء بعض الضوء على «آفاق التعاون العربي الصيني في مجال الإستثمار في البنى التحتية في ضوء التطورات العربية الراهنة»

حيث يشهد العالم العربي أجمع منذ نهاية العام الماضي اوضاعاً سياسية وإقتصادية وإجتماعية وامنية صعبة وغير مواتية أدت إلى تدهور الأوضاع الإقتصادية في جميع البلدان العربية التي شهدت وتشهد حراكاً سياسياً وإضطرابات داخلية تمثلت في تدمير جزء كبير من البنى الأساسية والمرافق العامة والمباني الحكومية وتراجع معدلات النمو الإقتصادي وتراجع تدفق الإستثمارات العربية البينية بشكل كبير وكذلك الإستثمارات الخارجية الدولية سواء من المنظمات الدولية أو الحكومات او القطاع الخاص نتيجة تفاقم مشكلة الأوضاع الإقتصادية في أوروبا وأمريكا وسيادة حالة من الإنتظار والترقب من جانب المستثمرين لما ستسفر عنه الأوضاع السياسية والأمنية في الوطن العربي والمنطقة والعالم بشكل عام.

وفي مقابل هذه الصورة القاتمة هناك اقتصادات الصين وروسيا والهند والبرازيل وغيرها تشهد ازدهاراً ونمواً وبمعدلات مرتفعة تفوق مثيلاتها في الإقتصادات الأمريكية والأوروبية والعربية وبالتالي ارتفاع مساهمتها بصورة كبيرة في الإقتصاد العالمي لجهات المال والتجارة والإستثمار.

واضاف الطاهر بالرغم من كل ما تشهده حركة التبادل التجاري بين الصين والدول العربية والتي وصلت إلى ١٤٥ مليار في عام ٢٠١٠، فإن حجم الاستثمارات المتبادلة بين الطرفين ما زالت دون الطموحات ولا سيما في مجال الإستثمار في مشروعات البنية التحتية التي تعتبر شرطاً لازماً ورافعة للنمو الإقتصادي ومحفزاً للتنمية المستدامة وخادمة وداعمة للقطاعات الإنتاجية من صناعة وزراعة وسياحة وغيرها. وعلى الرغم من أن عقود المقاولات الصينية في البنية التحتية في الوطن العربي بلغت خلال الثمانية اشهر الأولى من العام الماضي حوالي ١٣,٧٦ مليار دولار فإننا نأمل من هذا المؤتمر أن يعطي الإهتمام اللازم لتدفق الإستثمارات العربية الصينية وفي الإتجاهين وتوجيه جزء هام منها نحو مشروعات البنية الأساسية من نقل وإسكان وطرق وسكك حديد وموانئ وإتصالات ومطارات وسدود ومشروعات المياه والصرف الصحي ومشروعات الري والقنوات والترع والمستشفيات والمدارس والجامعات والفنادق والمدن الرياضية وبما يخدم المصالح المشتركة والتعاون الثنائي العربي ويدفعها نحو آفاق أوسع وأرحب.

وقال امين عام اتحاد رجال الاعمال العرب إن مما يعزز القناعة في ضرورة تدعيم ألشراكة العربية الصينية هو توفر عناصر ونجاح هذه الشراكة فبعض الدول في الوطن العربي تمتلك فوائض مالية تبحث عن منافذ استثمارية في الوطن العربي وخارجه مع وجود عمالة ماهرة ورخيصة نسبياً، وإلى جانب ذلك هناك في الصين أيضاً فوائض مالية وخبرات وكفاءات بشرية وتكنولوجيا ومتخصصين يحتاج إليهم الوطن العربي ، وهناك فرص استثمارية واعدة ولا سيما في تنفيذ المشروعات الكبرى في ظل انسحاب المقرضين الأوروبيين لهذه

المشاريع في الشرق الأوسط وتضاؤل قدرة الحكومات العربية غير النفطية على الإقتراض من الأسواق المالية العالمية ، آخذين بعين الإعتبار الخبرات والتجارب التي اكتسبتها الشركات الصينية في الوطن العربي منذ وقت طويل.

واضاف ومن قراءة واقع الإقتصادات العربية والصينية في الوقت الراهن فيمكن تشخيص هذا الواقع باختصار وإقتراح ما يلي:

إن تدمير جزء من قطاعات البنية الأساسية في دول عربية عديدة يوفر فرصة للمشاركة الصينية في تعاون فعال في إعادة إعمار هذه القطاعات .إضافة إلى أن هناك بعض الدول العربية ما زالت بحاجة لتطوير قطاعات البنى التحتية لديها كما في موريتانيا والأردن والمغرب ولبنان.

ضرورة مساهمة الإستثمارات الصينية في تنمية قطاع الطاقة العربي بما في ذلك الطاقة النووية لا سيما وأن هناك توجهات لدى بعض الدول العربية لدخول قطاع الطاقة الكهرونووية، إلى جانب إعادة تاهيل قطاعات النفط والغاز في ليبيا والسودان واليمن وسوريا وكذلك شبكات الكهرباء والإستثمار في الطاقة المتجددة علماً بأن الوطن العربي يمتلك ميزات نسبية في هذا المجال.

توجيه جزء من الإستثمارات العربية والصينية نحو مشروعات المياه والري من قنوات وسدود وأنظمة الري الموفرة للمياه لأغراض الزراعة وتحلية المياه ومعالجة المياه العادمة. وكذلك تطوير وتأهيل المدن الصناعية والحاضنات الصناعية والمناطق الإقتصادية الخاصة ومشروعات صوامع الحبوب والتخزين العادي والمبرد والمجمد.

إنشاء شركات مقاولات مشتركة عربية صينية عملاقة للإنشاء والتعمير وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية في الوطن العربي والصين وخارجهما بحيث تمتلك الأنماط المتقدمة من التكنولوجيا والخبرات الإنشائية المتخصصة في الجسور والأنفاق والموانئ والأبراج وتوفير الدعم المالي والتسهيلات المصرفية لهذه الشركات.

هناك مجموعة كبيرة من المشروعات المشتركة العربية في مجال البنية الأساسية كمشروعات الربط السككي والربط الكهربائي ومشروعات أنابيب النفط والغاز والمياه والطرق السريعة العابرة للدول العربية وغيرها يمكن تنفيذها من خلال التعاون الصيني العربي المشترك وبمساعدة الحكومات والأجهزة المصرفية لدى الطرفين مما يرسخ المصالح الصينية العربية المشتركة ويعمل على نقل الخبرات واستيعاب جزء من الفوائض المالية لدى الطرفين في مناخات استثمارية آمنة وبعيدة عن المخاطر ولا سيما أموال الصناديق السيادية العربية التي تعرضت لخسائر جسيمة جراء الأزمات المالية المتلاحقة في أمريكا وأوروبا.

مما لا شك فيه أن هناك آفاق واسعة للتعاون العربي الصيني في قطاع الصحة وبشكل خاص مستشفيات الطب الحيوي وكذلك في مكافحة التصحر واستصلاح الأراضي وحفظ البيئة والتخطيط الحضري وتدوير النفايات الطبية والنفايات الخطرة إلى جانب معالجة وتدوير النفايات العادية ومكافحة الكوارث الطبيعية والبشرية.

تعد فترة الخطة الخمسية الصينية الجديدة أي الخمس اعوام القادمة (٢٠١١- ٢٠١٥) أيضا مرحلة هامة تبشر بآفاق مواتية وفرص مثمرة للتعاون الاقتصادي بين الصين والدول العربية باعتبارها تتضمن عدداً كبيرا من مشروعات البنية الإساسية التي تشكل مناخاً خصباً لعقد شراكات بين القطاعين الخاصين في كل من الصين والوطن العربي ومزج الموارد المتوفرة لدى الطرفين لتنفيذ مشروعات مشتركة وبدعم من حكومات الطرفين.

إن تعزيز التعاون الصيني العربي في مجال تنفيذ مشروعات البنية الأساسية يتطلب من الجانبين تسهيل الدخول المتبادل للشركات العاملة في هذه المشروعات وكذلك الشركات الهندسية والإستشارية إلى بلدان الطرفين وكذلك تسهيل دخول رجال الأعمال والعمالة.

في الختام دعا معالي الامين العام الأطراف المهتمة وذات العلاقة بالموضوع من الجانبين إلى وضع الإستراتيجية والبرامج القادرة على إخراج هذا التعاون إلى حيز الوجود وتبني النماذج والآليات اللازمة للتنفيذ وتوفير الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية والإدارية واللوجستية المتوفرة لدى الطرفين لوضع هذه المشروعات على الأرض حيث أثبتت التجارب جدوى وفائدة هذا التعاون مع عدم التقليل من المشاكل التي تصاحب هذه الإستثمارات كالمشاكل البيئية والمواد التقليدية المستخدمة في هذه المشروعات. ولم تعد المسافات عائقاً امام التعاون الجدي وتدفق الأستثمارات المباشرة وغير المباشرة.

برعاية سمو امير دولة قطر
افتتاح اجتماعات الملتقى الرابع عشر
لمجتمع الاعمال العربي في الدوحة

وزير المالية القطري: معظم التحديات التي تواجه المنطقة تنشأ عن قلة موارد الميزانية

الشيخ فيصل: رؤية قطر تخلق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتنويع الاقتصاد الوطني

عقدت في الدوحة فعاليات "الملتقى الرابع عشر لمجتمع الاعمال العربي برعاية من حضرة صاحب السموالشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ،وتحت شعار "بلدان الربيع العربي: التحديات والفرص الاستثمارية وسط واقع الاقتصاد العالمي" ، وشارك في الملتقى الذي نظمته رابطة رجال الأعمال القطريين بالشراكة مع جامعة الدول العربية واتحاد رجال الأعمال العرب، نحو٤٠٠ رجل أعمال إضافة الى وزراء

وشخصيات اقتصادية عربية.

وقال سعادة السيد يوسف حسين كمال وزير الاقتصاد والمالية في افتتاح المؤتمر إن موارد الدول الخليجية المصدرة للنفط بلغت حوالي ٨٠٠ مليار دولار العام الماضي نتيجة لارتفاع أسعار النفط.

وأكد خلال كلمته الافتتاحية في الملتقى أن دول الخليج تسعى لاستثمار الكثير في الإنفاق المحلي باستخدام تلك الموارد للحد من الآثار السلبية للمعطيات الاقتصادية الراهنة.

وذكر أن معظم التحديات التي تواجه المنطقة تنشأ من الضغوطات الداخلية الناتجة عن قلة موارد الميزانية والحاجة في نفس الوقت للإنفاق لتخفيف التوترات الاجتماعية .

وأوضح أن ملتقى مجتمع الأعمال العربي يعد استثنائيا حيث يأتي بعد مرور عام على ما شهدته المنطقة من ثورات عربية جاءت نتيجة اختلال في العدالة والمساواة بين فئات المجتمع في دول الربيع العربي.

وأشار إلى أن هذه الثورات لاتزال حتى الآن تعصف بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتغيير المشهد السياسي في المنطقة، بل أفرزت في المقابل مشهدا اقتصاديا جعل المنطقة التي تضم أهم مصادر النفط في العالم موضع تقييم واهتمام كبير، كما جعل منها بيئة خصبة للتكهنات خاصة من قبل المؤسسات المالية العالمية التي تعددت توقعاتها في محاولة لاستشراف آفاق النمو في المنطقة والمخاطر التي تنتظرها مستقبلا وسبل تجاوزها .

ولفت في هذا الصدد إلى أن صندوق النقد الدولي كان قد خفض توقعاته بشأن النمو المحلي الإجمالي بالسعر الثابت في الدول العربية لعام ٢٠١٢ من ٤,٢ بالمائة إلى ٣,٦ بالمائة... مؤكدا على وجود مسارين في أداء اقتصادات المنطقة العربية، نشهد في أولهما نموا سريعا في اقتصادات الدول المصدرة للنفط خاصة دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة لارتفاع أسعار النفط وارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي، بينما يشهد الأداء الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تدهورا كبيرا .

ونبه إلى وجود ثلاثة عوامل رئيسية تفسر هذا التراجع الاقتصادي المذكور في مقدمتها ارتفاع أسعار النفط وأسعار السلع والتي تعمل على عرقلة النمو في اقتصادات هذه الدول ، مع تراجع الأداء الاقتصادي في أوروبا مما أدى إلى تداعيات سلبية قوية على تلك الدول حيث يوجد ارتباط وثيق بين الاقتصادات الأوروبية واقتصادات الدول المستوردة للنفط في شمال أفريقيا ودول المشرق العربي عبر السياحة والتجارة وتحويلات العاملين، إضافة إلى ارتباك الأداء الاقتصادي بسبب التغييرات الناجمة عن الثورات العربية.

وبين سعادة السيد يوسف حسين كمال وزير الاقتصاد والمالية أن الآثار السلبية على الأداء الاقتصادي جراء الثورات العربية بدت واضحة من خلال الأضرار الفادحة في القطاع السياحي في كل من تونس ومصر والذي وصلت خسائره إلى حوالي ١٠ مليارات دولار حتى الآن.

وقال سعادة وزير الاقتصاد والمالية إن أوضاع الدول العربية متفاوتة من حيث التأثر بالثورات العربية، ففي تونس بدأت الأوضاع تميل نحوالاستقرار والهدوء، بينما في دول أخرى لايزال الطريق طويلا في الانتقال السياسي، لذلك فإن كلا من القطاعين المحلي والخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة لاتزال قيد الانتظار حتى تتأكد من وجود حكومات جديدة أوانتقالية وما ستسفر عنه من قرارات.

وأوضح أنه باستثناء صادراتها من النفط، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تضم حوالي ٤٠٠ مليون نسمة من السكان، تصدر نفس الكمية من السلع والبضائع التي تصدرها سويسرا التي تضم أقل من ٨ ملايين نسمة.. داعيا إلى إعادة النظر في نموذج نموالتخطيط الاقتصادي ليكون أكثر شمولا حتى تضيف كل نقطة مئوية في النموالاقتصادي مزيدا من فرص العمل بدلا من إخفاضها.

واختتم وزير الاقتصاد والمالية كلمته معربا عن أمنياته أن يسفر هذا الملتقى عن إصدار توصيات تفيد

المسؤولين الحكوميين في التوجهات الاقتصادية القادمة .

وشدد سعادة الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني رئيس رابطة رجال الأعمال القطريين على أهمية الملتقى الرابع عشر لمجتمع الأعمال العربي الذي انطلقت فعالياته برعاية كريمة من حضرة صاحب السموالشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى. وأوضح أن العالم العربي يعيش حاليا جملة تحديات اقتصادية واجتماعية في الوقت الذي يشهد فيه تناغما كبيرا في ظل الربيع العربي.

وقال إن تلك التحديات الاقتصادية تتزامن في توقيتها مع اضطرابات اجتماعية في أغلب الدول العربية تستهدف بالأساس تأمين فرص العمل الذي سيتحقق من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص من جهة وجذب الاستثمار الخارجي من جهة أخرى شريطة تحقيق الاستقرار الأمني والخروج من البيروقراطية التي كانت سائدة.

ولفت إلى أن ذلك سيمكن القطاع الخاص من العمل في صلب مؤسسات دائمة من خلال خلق صناديق استثمار مشتركة بين القطاع الخاص العربي والحكومات للاستثمار في المناطق الداخلية مهد الحراك العربي.

وأشار إلى أن الملتقى سيعمل على النظر في المشاكل الحقيقية التي تعوق التنمية في البلدان العربية والتي تعترض مجتمع الأعمال العربي واقتراح بعض الحلول ورفع توصيات إلى قادة الدول للاستئناس بها.

ونوه إلى أن دولة قطر شرعت منذ العام ٢٠١١ في تطبيق رؤية صاحب السموالشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد للعام ٢٠٣٠ من خلال تنفيذ الخطة الاستراتيجية ٢٠١١ – ٢٠١٦ الداعية إلى شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص والهادفة إلى تنويع الاقتصاد الوطني بعيدا عن قطاعي النفط والغاز.

وأوضح أن قطر وضعت لذلك أهدافا واضحة المعالم منها أن يساهم قطاع الخدمات مع نهاية الخطة بنحو٣٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

وأشار سعادته إلى ما تطرحه دولة

حمدي الطباع: ١٠٠ مليار دولار خسائر دول الربيع العربي

جعفرحسان: تحديات الأردن حاليا تنحصر في القدرة على تأمين فرص العمل للشباب

قطر من فرص استثمارية كبيرة في جميع المجالات على غرار الصحة والتعليم والتكنولوجيا الحديثة علاوة على مناخ استثماري جيد حيث يعد نظام الضرائب الأفضل في المنطقة ولا يتجاوز ١٠ في المائة على أرباح الشركات الأجنبية بقطر.

فيما قال السيد جعفر حسان وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني إن أبرز ما يواجه بلاده من تحديات خلال المرحلة الراهنة هوالقدرة على تأمين فرص العمل للشباب حيث إن ٧٠ في المائة من المجتمع الأردني دون سن الثلاثين.

وتطرق الوزير الأردني في كلمته نيابة عن السيد عون الخصاونة رئيس الوزراء الأردني ضيف شرف الملتقى، إلى بعض المؤشرات الاقتصادية لبلاده، مشيرا في هذا الإطار إلى الاستقرار الذي تنعم به والمردود الذي يتأتى منه في جذب الاستثمارات.

وأضاف أن ذلك يتطلب جهوداً كبيرة لتأمين فرص عمل جديدة وملائمة لطموحات الشباب، وهوما

يتطلب مزيدا من الخطوات في مقدمتها تكثيف المشاريع الاستثمارية الانتاجية الموظفة للعمالة في العالم العربي وزيادة الاستثمار في قطاع التعليم بالتركيز على نوعية التعليم، وتأهيل أنظمة التدريب المهني والتقني بما يساعد على مواءمة متطلبات سوق العمل ومنتجات النظام التعليمي.

وقال إنه في ظل هذه المعطيات، هناك مسؤولية كبيرة على الحكومات وعلى عاتق رجال الأعمال والقطاع الخاص العربي في المساهمة في الاستفادة من الموارد والقدرات البشرية المتاحة في المنطقة واستغلال الفرص ضمن مشاريع استثمارية موجهة لهذه الغاية.

وأشار إلى أن بلاده قامت بإصلاحات اقتصادية وسياسية حيث تمكن الاقتصاد الأردني من تحقيق معدل نموحقيقي زاد عن ٦ في المائة خلال السنوات العشر الماضية، وضاعفت فرص العمل المستحدثة خلال العقد الماضي في حين زاد دخل الفرد إلى ما يقارب ١٦٠ في المائة.

ودعا السيد حمدي الطباع رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب الحكومات العربية إلى تبني خطة تنمية اقتصادية عربية للسنوات الخمس المقبلة بغية استغلال وتوجيه الموارد المالية والكفاءات البشرية المتوفرة في الوطن العربي في إقامة المشاريع التنموية.

وقال الطباع أمام الجلسة الافتتاحية للملتقى إن الملتقى يأتي والمنطقة على أعتاب مرحلة تاريخية

حيث مرّ عام على بداية الربيع العربي وشهدت عدة دول عربية تغييرات سياسية هامة ستفتح صفحة جديدة من حياة شعوبها وتؤسس لبداية جديدة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وعبر عن أمله في تخطي الآثار الاقتصادية السلبية التي أعقبت مرحلة التغيير والتي رأى أنها طبيعية ومنطقية في مرحلة انتقالية على الشعوب، مجتمع الأعمال تحمل نتائجها المؤقتة في سبيل الوصول إلى الأهداف المرجوة وحلول الاستقرار.

وأشار إلى أن مرحلة المخاض الحالية قد تطول حيث إن تطورات الأوضاع على الأرض حتى الآن بطيئة باتجاه تحقيق الأهداف والتخوف من أن الربيع العربي قد يعقبه خريف اقتصادي طويل قبل أن تستقر الأوضاع وتتحسن قدرة الدول التي شهدت التغييرات على النموالانطلاق نحومستقبل جديد.

ونبه إلى أن معظم اقتصادات الدول العربية تأثرت سلبا بحالة عدم الاستقرار السائدة سواء في الدول التي شهدت الثورات الشعبية على أرضها أوالدول الأخرى، مؤكدا أن قطار التغيير والإصلاح قد انطلق في الوقت الذي مازالت فيه اقتصادات المنطقة العربية تعاني من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأزمة منطقة اليورو.

ولفت رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب إلى أن التقديرات تشير إلى أن الدول العربية التي شهدت ثورات تكبدت خسائر اقتصادية تجاوزت ١٠٠ مليار دولار.

وقال إن أمام مجتمع الأعمال العربي تحديات ومسؤوليات كبيرة في هذه المرحلة للتعاون في مساعدة الدول التي عانت من الاضطرابات على تجاوز محنتها وتوجيه الجهود لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار والاستثمار فيها، معبرا عن أسفه للأموال العربية التي مازالت تبحث عن موطن لها في الخارج على الرغم من أزمة الاقتصاد العالمي والوضع المتردي في أوروبا وتبعات أزمة اليورو.

وشدد على أن الأصلاح الاقتصادي والاجتماعي والعدالة في توزيع الثروات والمكتسبات باتت ضرورات حتمية للجميع ومن دون ذلك ستشهد الساحة العربية المزيد من الاضطرابات التي تحركها بالأساس المعاناة المعيشية للمواطنين وتزايد الفقر والبطالة المنتشرة بين الشباب العربي والتي تصل إلى ١٨ في المائة أي ما يعادل ١٧ مليون شخص قادر على العمل معظمهم من الشباب والخريجين الجامعيين. وأوضح الطباع أن القطاع الخاص العربي لم يلمس حتى الآن أي نتائج ملموسة لتنفيذ قرار القمة الاقتصادية العربية بالكويت تأسيس صندوق تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة برأسمال ٢ مليار دولار .

من جانبه ،بين الشيخ محمد بن فيصل بن قاسم آل ثاني في كلمة عن شباب الاعمال أن الجيل الجديد قد أثبت فعلا أنه جيل المستقبل وقادر على الابتكار والابداع في شتى المجالات الاقتصادية خاصة التكنولوجية.. لذلك فانه لتخفيض نسب البطالة المرتفعة خاصة بين حاملي الشهادات العليا في عالمنا العربي والتي تزيد عن ٣٠٪ ، لابد من تخصيص نسبة ٥ ٪ من موازنات الدول العربية بهدف تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها على مواصلة العمل الحر، وإنشاء صندوق خاص بدعم استثمارات شباب الأعمال بالمنطقة .

وبين ان شباب الأعمال يحتاجون إلى رعاية وتشجيع كبيرين للمشاركة بفاعلية في نموالاقتصاد الوطني ،وذلك من خلال توفير الدعم الفكري والمالي المناسب، إضافة إلى توفير مدخل إلى الأعمال الحكومية والخاصة..

وطالب الشاب القطري بدعم لشباب الأعمال في الميزانيات المقبلة وذلك من خلال التنسيق مع لجنة شباب الاعمال في الغرف التجارية وتخصيص جزء من المشاريع التنموية المخصصة في الميزانية لدعم مشاريع الشباب وذلك تحت اشراف جهة مختصة من لجنة تنمية شباب الاعمال في الغرف التجارية، إضافة إلى التنسيق بين ادارات العقود في الدوائر الحكومية وبين ملاك المنشآت الناشئة لاعطائهم الفرصة التي تتناسب مع حجم أعمالهم.

في كلمته امام المشاركين في الملتقى الرابع عشر لمجتمع الاعمال العربي في الدوحة

وزير التخطيط والتعاون الدولي

د.جعفر حسان: إجراء الاصلاحات الاقتصادية تتم بجهود ملكية رسخت اسس الاستقرار والامن في المملكة

اكد وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور جعفر حسان خلال مشاركته امس في اعمال الملتقى الرابع عشر لمجتمع الأعمال العرب في الدوحة أن أبرز ما يواجهنا من تحديات تكمن في القدرة على تأمين فرص عمل للشباب الاردني، لافتا ان حوالي ٧٠٪ من المجتمع الاردني هم دون سن الثلاثين وان الجزء الاكبر من العاطلين عن العمل يقع ضمن هذه الشريحة في حين ان اعلى نسبة بطالة متركزة بين فئة الشباب الجامعي. واضاف ان ذلك يتطلب جهوداً كبيرة لتأمين فرص عمل جديدة وملائمة لطموحات الشباب، كما ويتطلب ذلك مزيدا من الخطوات في مقدمتها تكثيف المشاريع الاستثمارية والانتاجية الموظفة للعمالة وزيادة الاستثمار في قطاع التعليم بالتركيز على نوعية التعليم، وتأهيل أنظمة التدريب المهني والتقني بما يساعد على مواءمة متطلبات سوق العمل ومنتجات النظام التعليمي.

واشار ان هنالك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق الحكومات وعلى رجال الأعمال والقطاع الخاص العربي للمساهمة والاستفادة من الموارد والقدرات

البشرية المتاحة في منطقتنا واستغلال الفرصة السكانية القادمة ضمن مشاريع استثمارية موجهة لهذه الغاية وزيادة الاستثمار في مجالات المعرفة والابتكار وتطوير الأنشطة الاقتصادية المستدامة ذات التنافسية والإنتاجية المرتفعة لتسهيل الانتقال نحو اقتصاد المعرفة، وتنويع الصادرات من قطاع الخدمات، بالإضافة الى المبادرة في استكشاف الاسواق والقطاعات الجديدة لضمان النمووالتنافسية لقطاعاتنا الاقتصادية، مشيرا الى اهمية الربط مع المؤسسات التعليمية لتعزيز النواحي التطبيقية في التعليم والبحث الجامعي.

وبين ان قيام المملكة بإجراء اصلاحات اقتصادية وسياسية بجهود ملكية رسخت اسس الاستقرار والامن في المملكة، حيث يعتبر الأردن من اقتصادات المنطقة الأكثر انفتاحاً وفقاً للتصنيفات الدولية وهو من ضمن اعلى الدول في المنطقة من حيث مؤشرات التنمية الانسانية، لافتا أن الاقتصاد الاردني تمكن من تحقيق معدل نمو حقيقي زاد عن ٦٪ خلال السنوات العشر الماضية، حيث تضاعفت فرص العمل المستحدثة خلال العقد الماضي في حين زاد دخل الفرد الى ما يقارب ١٦٠٪ وتضاعفت الصادرات مع توقيع اتفاقات تجارة حرة فتحت لصناعاتنا اسواقا عالمية هامة.

ونوه ان اثار الازمة الاقتصادية العالمية وما تبعها من احداث الربيع العربي وانعكاساتها على المنطقة ادت الى انخفاض نسب النمو الى حوالي ثلث معدلها السابق حيث يعتمد النمو الاقتصادي الى حد كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة والتجارة والتحويلات المالية والتي تأثرت جميعها سلبا من احداث العام المنصرم لافتا ان نسب البطالة بقيت في مستوياتها بين ١٢٪-١٣٪ خلال العامين الماضيين

بينما كان لتأثير التباطؤ الاقتصادي على ايرادات الموازنة اثر كبير على قدرة الحكومات في تلبية مطالب العديد من الفئات التي لم تصلها عوائد النمو بشكل متوازن، كما ان استيراد احتياجات الطاقة من الخارج، جعل اقتصادنا عرضة للصدمات الخارجية مما ترتب عليه ارتفاع بالإنفاق والعجز بالرغم من خفض مستوى الدين العام من ١٠٠٪ الى ٥٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال العقد الماضي.

واستعرض حسان اولويات الحكومة الاردنية في المرحلة المقبلة وذلك بتوفير السيولة ورأس المال للقطاع الخاص باقل الكلف لرفع تنافسيته في هذه الظروف لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة والمبتدئة التي توفر غالبية فرص العمل المستحدثة في اقتصادنا وتعاني بشكل كبير من عدم توفر التمويل الميسر لدى البنوك التجارية بالرغم من الفائض من السيولة لديها، لافتا ان البرامج الكفيلة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الضمانات المطلوبة لخفض أسعار الفائدة في غاية الاهمية الى جانب دعم المشاريع من خلال المساهمة والشراكة فيها ضمن اطار صناديق استثمار تساهم في مشاريع ذات قيمة مضافة تركز على القطاعات والمناطق المستهدفة لتسهيل اقامة مثل هذه المشاريع بصورة تشاركية مع القطاع الخاص وبشكل يضمن استدامتها.

وقال ان رفع انتاجية القطاعات المنافسة وتعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في رسم سياسات التنافسية وفي زيادة الترابط بين الصناعات والجامعات وتوجيه الابحاث التطبيقية لخدمة تنافسية قطاع الصناعة والقطاعات الاخرى وذلك من خلال إعداد برامج تساهم في دعم وتوسعة القطاعات المنافسة مثل تكنولوجيا المعلومات والخدمات الصحية والصناعات الدوائية والطاقة المتجددة والسياحة بأنواعها،

بشكل يتلاءم مع توسعة قاعدة العمل وخاصة للشباب حديثي التخرج من الجامعات والكليات من خلال مثل هذه القطاعات ذات التركيز المعرفي.

واكد اهمية تنفيذ مشاريع استثمارية استراتيجية واقليمية بالشراكة مع القطاع الخاص حيث يسعى الأردن اليوم إلى تنفيذ عدد من المشاريع الكبرى في قطاعات مختلفة مثل قطاع الطاقة وقطاع النقل وقطاع المياه، بحيث يكون للقطاع الخاص مساهمة بذلك، وتكون هذه المشاريع ركيزة اساسية في تطوير البنية التحتية الاستراتيجية لمنطقتنا مما يرسخ مصالحنا الاقتصادية المشتركة من خلال شبكات السكك الحديدية والطاقة الكهربائية وخطوط الغاز.

وبين حسان ان الفترة القادمة ستشهد خطوات مهمة في مجال الطاقة وخاصة بعد اقرار قانون الطاقة المتجددة في مجلس الامة الاردني الاسبوع الماضي حيث أنه بإلامكان فتح باب الاستثمار في مشاريع للطاقة الشمسية التي ستوفر مئات الملايين من الدولارات من الاستثمارات الخارجية، بالإضافة إلى مساعدات اضافية من الدول المانحة لهذا القطاع الهام، مشيرا الى اختيار التكنولوجيا الخاصة بالمفاعل النووي الاردني الاول قبل الصيف القادم بعد دراسة العروض المقدمة، حيث بدأنا بتنفيذ اول مفاعل بحثي العام الماضي هذا بالإضافة الى ان العمل جاري في بناء ميناء العقبة الجديد بما في ذلك اقامة محطة لاستيراد الغاز المسال للمساهمة في تنويع مصادر الطاقة.

كما واشار انه خلال الاشهر المقبلة سيتم الانتهاء من اختيار المطور الرئيسي لمشروع ناقل البحر الاحمر- البحر الميت للمباشرة بالإعداد لتنفيذه من خلال القطاع الخاص حيث يشمل محطات تحلية للمياه ومحطات طاقة ومشاريع تطوير سياحي وسكني، اما فيما يتعلق بمشروع السكك الحديدية الوطنية فهناك اهتمام بربط هذا المشروع الحيوي بشبكة السكك الحديدية الخليجية لنقل البضائع ليربط الخليج العربي بتركيا واوروبا ويربط البحر الاحمر بالعراق وبموانئ البحر المتوسط.

واكد ان العام الحالي يحمل فرصا هامة لوضع عدد من المشاريع على مسار التنفيذ مؤكدا على الاولوية التي تضعها الحكومة في رعاية المستثمر في المملكة وما يتطلبه ذلك من شراكة حقيقية مع القطاع الخاص لتجاوز التحديات المشتركة والملحة حيث يرتبط الاستقرار والاصلاح السياسي بالضرورة بنجاح المسار الاقتصادي والمالي وتحقيق التوازن في التنمية وتكافؤ الفرص في النجاح، لافتا ان للقطاع الخاص دور هام لارتباطه بالمجتمع المحلي في تكثيف جهوده في جانب المسؤولية الاجتماعية حتى تكون اكثر تأثيرا وفعالية ضمن أهداف محددة واستراتيجية ذات طابع تنموي مستدام يرسخ المبادئ الصحيحة لمفهوم هذه المسؤولية

دبدوب لملتقى رجال الاعمال
مطلوب خطة مارشال عربية تقودها السعودية

في مسألة الإصلاح الداخلي الحل يبدأ بتجديد مسيرة الاصلاح الاقتصادي

الربيع العربي زاد من التحديات الاقتصادية

القى سعادة الاستاذ ابراهيم دبدوب كلمة في الجلسة الافتتاحية للملتقى الرابع عشر لمجتمع الاعمال العربي تحت عنوان حماية الدول العربية من آثار الازمات المالية والاقتصادية العالمية المتنامية. فيما يلي النص الكامل لكلمة السيد دبدوب:

يشرفني أن أشارك في هذا الملتقى المميز لمجتمع الأعمال العربي لمناقشة التحديات والفرص الماثلة أمامنا في ضوء التحول الجذري الذي يمر فيه العالم العربي، فيما يعاني الاقتصاد العالمي من مرحلة حرجة على اثر الأزمات المالية والاقتصادية المتتالية والتي تختبر قدرات الدول المتقدمة الى اقصى حد. وتبرز هنا اهمية حماية الدول العربية من تلك الأزمات لا سيما بعد أن بينت الاحتجاجات والثورات الشبابية الأخيرة في انحاء العالم العربي تداعيات الفشل في ترجمة النمو الاقتصادي إلى تنمية حقيقية ترفع من مستوى المعيشة لجميع أفراد مجتمعاتنا.

العالم يمر بمرحلة اقتصادية حرجة

وحول صورة الاقتصاد العالمي قال دبدوب انها مازالت قاتمة. فالقلق المتزايد في الأسواق المالية، والشلل السياسي الذي يصيب قادة أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، والسياسات المالية والاقتصادية الخاطئة، كلها عوامل كفيلة بطرح علامات استفهام كبيرة حول آفاق الاقتصاد العالمي. صحيح أن الاقتصاد العالمي سيتباطأ هذا العام، لكن الأعوام اللاحقة قد تكون أصعب نظرا إلى المخاطر التي تثقل الآفاق الاقتصادية في الأجل القصير، والنابعة من ثلاثة محاذير رئيسية: أزمة الديون السيادية في أوروبا، وتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني، وأخيرا توجهات الأسواق النفطية.

وبقدر ما يبدو وضع الاقتصاد العالمي مليئا بالتحديات والضبابية،

من الواضح أن آثارها على الدول العربية سوف تكون سلبية إن كان من حيث ضعف صادرات دول أفريقيا الشمالية إلى الأسواق الأوروبية أو الفرص الاستثمارية المجدية في البلدان المتقدمة. لذا على الدول العربية ان تحمي اقتصاداتها قدر المستطاع وتركز على معالجة التحديات التي نواجهها، لا سيما البطالة والفقر والاختلالات الاجتماعية لنتفادى الهزات الاجتماعية والسياسية.

الربيع العربي زاد من التحديات الاقتصادية

واضاف السيد دبدوب ان هناك تحديات كبيرة ماثلة أمام العالم العربي اليوم. فالتحركات الشعبية التي أشعلتها العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي سادت طويلا، ستنتج بدورها بيئة اجتماعية واقتصادية جديدة. وبقدر ما تحمل آمالا جديدة لشعوب المنطقة، فإنها فرضت في الوقت نفسه تبعات ثقيلة على الاقتصادات العربية تجلت بأشكال عدة، أبرزها تدهور البيئة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة وتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحركة التجارية البينية، إلى جانب انكماش عائدات السياحة وغيرها من القطاعات الحيوية بالنسبة للدول التي شهدت اضطرابات سياسية واجتماعية. لكن الأهم من ذلك، أن ميزانيات هذه الدول قد تضررت بشكل حاد، إن من حيث انخفاض الإيرادات المالية أو من حيث ارتفاع تكلفة الدين عليها، ما من شأنه أن يكبل إمكاناتها لتوليد نمو مستدام في المستقبل.

واشار دبدوب الى إن التحدي الرئيسي الذي يواجه اقتصاداتنا اليوم يتمثل بالبطالة والفقر اللذين ينهشان بمجتمعاتنا. وكما كانت هاتين الآفتين هما السبب في اشتعال التحركات الشعبية الواسعة، فالحل يبدأ أيضا بهما. أي، باختصار، لن تنجح الدول العربية من تجاوز محنتها الحالية من دون توفير فرص عمل للشباب الذي يمثلون أكثر من نصف التكوين السكاني لمجتمعاتنا، ومن دون ردم الهوة الاجتماعية الشاسعة بين الفئات الاجتماعية. وهذا لن يتحقق من دون الاستثمار في المشاريع التنموية التي مازالت المنطقة تفتقرها عموما، والتي من شأنها أن تحفز النمو وتعيد إحياء النشاط الاقتصادي.

لكن نجاح هذه التغيرات في تحقيق تطلعات الشعوب العربية مرهون بنجاح الاقتصادات العربية في تجاوز مرحلة التحول التي تمر بها حاليا إلى اقتصادات منتجة ذات نمو مستدام. وذلك لا يقوم على نبذ الإصلاحات، بل على تصحيح مسارها.

الاصلاح الداخلي: الحل يبدأ بتجديد مسيرة الاصلاح الاقتصادي

وحول الاصلاح الداخلي قال دبدوب ان الحل يبدأ بتجديد مسيرة الاصلاح الاقتصادي وافساح المجال امام القطاع الخاص للعب دور أكبر في المستقبل. خلال العقدين الماضيين من الزمن، انضمت العديد من الدول العربية إلى مسيرة الإصلاح، ووضعت سياسات هادفة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحرير التبادلات التجارية وتفعيل الخصخصة وغيرها من السياسات الإصلاحية. لكن هذه السياسات فشلت في تحقيق غاياتها، بل جاءت بمعظمها غير فاعلة، وأحيانا كانت لخدمة فئة من المجتمع على حساب الشريحة الكبرى.

وركز السيد دبدوب على الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها تعزيز التنمية والنمو، والاستثمار في البنى التحتية والتعليم وتأهيل القوى العاملة في المجالات المعرفية، مع الحفاظ على أساسيات مالية صلبة. وقال ان بإمكاننا أن نغير الواقع نحو الأفضل من خلال التوجهات التالية:

أولا، يجب أن نطور ونفعّل دور القطاع الخاص. فهيمنة القطاع العام لعقود طويلة مضت لم يثمر الكثير، بل خنق الإبداع وخفض

الأداء والإنتاجية.

ثانيا، علينا مواكبة تيار العولمة إن كان من ناحية التكنولوجيا والاتصالات والمعلوماتية والمعرفة الاجتماعية، أو حرية حركة الأفراد والسلع والخدمات ورأس المال.

ثالثا، التعليم: إن برامج تعليمنا أيها السادة متخلفة وهي تعتمد على الكم لا الكيف. علينا إذاً إصلاح أنظمتنا ومناهجنا التعليمية لخلق طاقات بشرية قادرة على تبني فكر مستقل والإبداع وابتكار الحلول.

وأخيرا، على مجتمع الأعمال أن يطور من نفسه ويرتقي بمؤسساته وأن يخلق كوادر مهنية محترفة، ويطبق معايير الحوكمة الصحيحة.

خطة مارشال عربية

واشار دبدوب الى ان الاصلاح الاقتصادي يجب ان يتزامن مع مشروع أخذ حيزا من النقاش أكبر بكثير مما تحقق منه على أرض الواقع، وهو مشروع التكامل الاقتصادي بين الدول العربية. لذلك يحتاج العالم العربي الآن أكثر من أي وقت مضى إلى خطة عربية على نسق «خطة مارشال» لتحقيق النمو الاقتصادي المأمول. فالاقتصادات العربية بحاجة حاليا لهكذا دعم لكي تمضي في مسيرتها الإصلاحية ومن شان خطة مارشال عربية ان تحفز الدول على الاصلاح.

وقال تتوفر للعالم العربي الروافد المالية والموارد الطبيعية اللازمة والكفيلة بدعم سبل التنمية والنمو. وبشكل خاص، تمتلك الدول المصدرة للنفط ثروات وفوائض مالية ضخمة. وفي ظل أسعار النفط المرتفعة، سوف تستمر هذه الدول في تحقيق المزيد من الفوائض وقد حان الوقت لتوجيه بعض من استثماراتها إلى العالم العربي. وفي تقديري أن حجم الفوائض المالية العربية لا تقل بأي تقدير عن ١٥٠٠ مليار دولار أميركي.

وهنا تبرز أهمية وضع خطة مارشال عربية تكون بمثابة آلية لتمويل المشاريع التنموية من جهة، وتمويل العجوزات المالية التي تعرقل خطط النمو في المستقبل من جهة ثانية، أي آلية تجمع عمل صندوق النقد الدولي في تمويل العجوزات المالية من ناحية، وعمل البنك الدولي في تمويل المشاريع التنموية من ناحية أخرى.

لقد استطاعت خطة مارشال أن تعيد الحياة إلى أوصال اقتصادات أوروبا المنهكة بعد الحرب العالمية لتصبح أوروبا بعد ذلك شريكاً فاعلاً في معاملاتها ونشاطاتها التجارية والاستثمارية. فلماذا لا نسعى لطرح خطة مارشال عربية شاملة تهدف إلى تقديم يد العون إلى البلدان العربية التي تحتاج إلى موارد مالية متوفرة لدى الدول النفطية ذات الفوائض المالية.

ويمكن لدول الخليج العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، أن تلعب دورها الطليعي في تنمية الدول العربية عبر قيادة هذه الخطة وتأمين الموارد المالية والتقنية اللازمة لها، على أن تكون هذه المساعدات بشروط قد تشبه اشتراطات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فالمقصود هنا ليس مساعدة الزعماء على شراء الوقت، بل تحقيق نهضة اقتصادية تنموية كبيرة.

واختتم دبدوب كلمته بالقول: لقد شكلت خطة مارشال الشهيرة نقطة تحول في تاريخ أوروبا والغرب عموما. ويمكن لخططنا العربية أن تستفيد من هذه التجربة الأميركية-الأوروبية الناجحة.

ولكون الأزمة التي نمر بها هي عربية بالدرجة الأولى، فالحل أيضا يجب أن يكون عربيا أيضا، ومفتاحه في يد دول الخليج. فالآفاق مازالت إيجابية والوقت الراهن هو الأنسب للاستثمار في المنطقة العربية، لأن الأهم من العوائد المتوقعة، هو أننا نستثمر في مستقبل أبنائنا.

البيان الختامي
للملتقى الرابع عشر لمجتمع الاعمال العربي

بدعوة من رابطة رجال الاعمال القطريين وبرعاية صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني حفظه الله، وبتنظيم من إتحاد رجال الأعمال العرب ورابطة رجال الأعمال القطريين استضافت رابطة رجال الاعمال القطريين بكل الشكر والإمتنان الملتقى الرابع عشر لمجتمع الأعمال العربي في مدينة الدوحة-قطر في الفترة من ٢٠-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢ تحت شعار:»الربيع العربي:التحديات والفرص الإستثمارية وسط الواقع الإقتصادي العالمي»، وذلك استمراراً لجهود إتحاد رجال الأعمال العرب لتعزيز العمل العربي وتعزيز التعاون الإقتصادي العربي المشترك، ودعماً للدورالذي يؤديه قطاع الأعمال العربي في التنمية الإقتصادية العربية الشاملة والمستدامة، وترسيخاً للمسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص العربي في مكافحة الفقر والبطالة، وتأكيداً على مبدأ الشراكة الحقيقية المنتجة بين قطاع الأعمال والقطاع العام، وايماناً من رجال الأعمال العرب بضرورة التكاتف والتنسيق بهدف إدامة وتعزيز التواصل بينهم، وسعياً نحو التكافل والتعاون الفعال بغية خلق إقتصاد عربي متين يخدم المواطن العربي على امتداد مساحة الوطن العربي، وبذل الجهود لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي باعتباره هدفاً استراتيجيا يسعى الاتحاد لتحقيقه ضمن منظومة العمل الاقتصادي العربي المنضوية تحت مظلة جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

فقد تنادى نحو خمسمائة رجل أعمال عربي الى هذه التظاهرة الإقتصادية الهامة.

وقد جاء عقد الملتقى كتجمع إقتصادي عربي في ظل ظروف إقتصادية وسياسية عربية وعالمية صعبة ذات تداعيات قاسية على الإقتصاد العربي بشكل خاص وعلى الإقتصاد العالمي بشكل عام . حيث يشهد الوطن العربي تطورات وأحداث سياسية يرافقها تأثيرات إقتصادية سلبية وتحديات جسام.

ولذا فقد اصبح من الضروري اعادة النظر في النظام الاقتصادي العربي الذي تعمق في المنطقة العربية برمتها كنموذج إقتصادي ريعي لا يراعي أبسط قواعد التوزيع العادل للدخل ومغانم التنمية والمسؤوليات الإجتماعية للمؤسسات الإقتصادية. ولا شك في أن هذه الأحداث التي ألمت ببعض الدول العربية تسببت في دمار كبير للبنى التحتية والفوقية والإنتاجية وخسائر اقتصادية تجاوزت أكثر من ١٠٠ مليار دولار جراء انخفاض النمو الإقتصادي ومعدلات الإنتاج و تراجع الصادرات والسياحة والنقل وخسائر البورصات وأسواق المال وارتفاع أسعار الطاقة وتعثر المشروعات الإقتصادية لدى كل من القطاعين العام والخاص وارتفاع معدلات البطالة والتضخم والفقر ،حيث أكدت منظمة العمل العربية أن معدلات البطالة في العالم العربي هي الأعلى والأسوأ في العالم لتتراوح بين ١٤٪-٢٠٪. كما تشير بعض المنظمات الدولية إلى أن البطالة في الوطن العربي تسببت في رفع عدد الفقراء إلى أكثر من خمسة وثلاثين مليوناً، يرافق ذلك استيراد الدول العربية ما يزيد على نصف احتياجاتها من السلع الغذائية لتتجاوز فاتورة الغذاء العربي المستورد ٧٠ مليار دولار سنويًا، وسيادة حالة من الحذر والترقب والإنتظار لدى المستثمرين.

كما أن الإقتصاد العالمي وبشكل خاص في أمريكا وأوروبا والدول النامية مازال يعاني تبعات وآثار الأزمة الإقتصادية العالمية التي أخذت تتعمق وترخي بظلالها السلبية على النمو

الإقتصادي للإقتصادات المتقدمة وعلى التجارة العالمية وأسواق المال وتدفقات الإستثمار وإنتاج السلع وارتفاع اسعار المواد الغذائية.

ولقد كان الهدف الرئيس لهذا الملتقى مواصلة وتعميق التنسيق بين مجتمعات الأعمال العربية ومنظماتها ومؤسساتها على امتداد الوطن العربي، وإبراز الدور الريادي والطليعي للقطاع الخاص في مجهودات التنمية باعتباره منفذاً لعملية التنمية ومستثمراً ومشغلاً لمشروعاتها.

وبحفاوة بالغة وكرم عربي أصيل من حكومة دولة قطر والمسؤولين القطريين ورؤساء الهيئات والمؤسسات والدوائر القطرية، عقد الملتقى الرابع عشر لمجتمع الأعمال العربي اجتماعاته على مدى يومين تم خلالها الاستماع الى كلمات وعروض ذات العلاقة بالوضع الإقتصادي العربي الراهن وتوزعت اللقاءات على سبع جلسات رئيسية تناولت بحث ومناقشة مناخ وفرص الاستثمار في دولة قطر والتطورات الكبيرة في هذا الشأن من خلال التقدم الإقتصادي ومعدلاته المرتفعة ومشروعات البنية التحتية العملاقة والمصاحبة للمونديال الذي سيجري في عام ٢٠٢٢ والدور الكبير للقطاع الخاص القطري في تنفيذ هذه المشروعات بالتعاون مع الحكومة والجهاز المصرفي القطري،

إضافة إلى ما يقوم به جهاز قطر للإستثمار من استثمارات لصالح الأجيال القادمة في قطاعات إقتصادية مختلفة.

كما جرى الحديث عن التحديات الاقتصادية بعد الثورة التونسية و الفرص الاستثمارية المتاحة في تونس حيث تعول الحكومة التونسية على التحولات الديموقراطية في جذب الإستثمارات إلى الإقتصاد التونسي. وبالإضافة إلى ذلك تم مناقشة مناخ وفرص الإستثمار في ظل التحديات الإقتصادية بالعالم العربي وخاصة مساهمة القطاع المصرفي في ضوء تراجع معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة وبالتالي الحاجة إلى توجيه االاستثمارات العربية إلى اقطار الوطن العربي ما امكن. وأخيراً تم إلقاء الضوء على آفاق التعاون العربي من وجهة نظر القطاع الخاص.

وفي إطار الرؤية والمهام لاتحاد رجال الأعمال العرب ورسالته الإقتصادية نحو تمتين العلاقات الاقتصادية العربية عامة وإزالة العقبات المعيقة لخلق شروط أفضل للتكامل الاقتصادي العربي الحقيقي، والتفاعل الايجابي مع المجموعات الاقتصادية الدولية ولا سيما الإقتصادات الناهضة.

وفي ضوء الكلمات التي استمع إليها الحاضرون فقد خلص الملتقى الى عدد من التوصيات التي تؤكد على ضرورة العمل الجماعي العربي لتخليص الإقتصاد العربي من تداعيات الأزمةالإقتصادية العالمية وتحصينه ضد الصدمات والأزمات العالمية والعربية وترسيخ المصالح المشتركة بين مؤسسات القطاع الخاص العربي بحيث تصب كلها في خدمة العمل العربي المشترك ودفعه إلى الأمام وفيما يلي هذه التوصيات:

أولاً: يثمن المشاركون الجهود الدؤوبة التي بذلتها وتبذلها الحكومة القطرية لتطوير وتنمية الاقتصاد القطري وتشجيع الاستثمار العربي والأجنبي، ويأمل قطاع الاعمال العربي من الحكومة القطرية دعوته للاسهام في مشاريع البنية الأساسية والخدمية المنتظرة.

ثانياً: يؤكد المجتمعون على الدور الإيجابي للحراك السياسي العربي في تسريع الإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وإرساء دعائم الديموقراطية السياسية والإقتصادية والتوزيع العادل لمكاسب التنمية.

ثالثاً: اذ يقدر المشاركون ما قامت به الدول العربية حتى الآن من اصلاحات اقتصادية وجهود تنموية ملموسة وما بذلته من جهود مشهودة بتدخلها بالأدوات والسياسات المختلفة للحفاظ على الأجهزة المالية والمصرفية العربية وتعزيز الثقة بها.

رابعاً: يؤكد المشاركون على اهمية قيام المشروعات العربية الاستراتيجية المشتركة في قطاعات الطاقة والغاز والمياه والسكك الحديدية والملاحة والطرق البرية والصناعات الهندسية والتكنولوجية والدوائية والغذائية وغيرها.

خامساً: يثمن المشاركون التوجهات الجديدة للدول العربية التي تهدف الى توفير الدعم اللازم والمناسب للقطاع الخاص من خلال تشجيع الإستثمارات الخاصة وتطبيق الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص من خلال نظام الإقتصاد الإجتماعي باعتبار تلك الشراكة المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي والموظف الأكبر للعمالة.

سادساً: يجمع المشاركون على أن الاقتصاد العربي وفي خضم الازمة الإقتصادية العالمية التي يعيشها العالم اليوم وتداعيات الأحداث السياسية والإقتصادية العربية ما زال بحاجة اكثر من أي وقت مضى لتنفيذ استراتيجية التعاون الإقتصادي العربي المشترك التي انبثقت عن مؤتمرات القمة العربية،

وفي هذا السياق ينبغي التأكيد على ضرورة توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص لاقامة المشاريع على تنوعها خاصة المتوسطة والصغيرة الخدمية والانتاجية منها.

سابعاً: يؤكد المشاركون ضرورة تبني مشروعات الأمن الغذائي والمخزون الإستراتيجي للحبوب والتمور والأغذية واللحوم والأسماك والزيوت، وتنمية الأرياف العربية من خلال توفير الخدمات الأساسية وتقديم القروض وإنشاء التعاونيات.

ثامناً: يطالب المشاركون الحكومات العربية بالعمل الجاد على تكامل وتراكم المنشأ الصناعي والمدخلات في الصناعة العربية من الدول العربية وتجاوز معيقات تحرير التجارة وقطاع الخدمات بين الدول العربية.

تاسعاً: يكرر المشاركون الدعوة الى منح رجال الأعمال العرب حرية الحركة والتنقل بين الدول العربية من خلال إصدار بطاقة رجل الأعمال العربي.

عاشراً: إذ يجمع الحاضرون على أن التعليم قضية مركزية في أي مشروع نهضوي عربي، فهم يطالبون الحكومات العربية والقطاع الأهلي بتفعيل استراتيجيات التنمية البشرية من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالشراكة مع القطاع الخاص ووضع البرامج لتطوير منظومة التعليم بكافة مراحلها وبشكل خاص التعليم العالي والمتخصص والتركيز على التدريب المهني لتوفير الكوادر المؤهلة المدربة.

حادي عشر: يدعو المشاركون الدول العربية إلى معالجة الإختلالات الهيكلية في التجارة الخارجية والمالية العامة والسياسة النقدية لمعظم الدول العربية محذرين من تفاقم المديونيات العامة وانعكاساتها السلبية على الإقتصادات العربية.

ثاني عشر: في ظل الأزمة الإقتصادية العالمية وانهيار عدد كبير من المؤسسات الإقتصادية والمالية والمصرفية العالمية، يدعو المشاركون إلى تحصين المؤسسات العربية ورفع قابليتها على الصمود والإستمرار بعملها وذلك بتشجيع اقامة مؤسسات اقتصادية عربية عملاقة عن طريق اندماج الكيانات الاقتصادية القائمة في مختلف القطاعات.

ثالث عشر: يدعو المجتمعون الحكومات العربية إلى احلال العمالة العربية بدلاً من العمالة الاجنبية لاسيما وان ملايين الشباب العرب يتدفقون سنوياً إلى سوق العمل بحيث وصلت معدلات البطالة بين الشباب العربي إلى مستويات عالية تجاوزت الخطوط الحمراء. ومن المتوقع أن يصل عدد المتعطلين عن العمل خلال العام الحالي إلى حوالي ٣٠ مليون عربي يتطلب علاجها استثمارات هائلة لاستحداث ٥ ملايين فرصة عمل سنويا. ويؤكد المجتمعون على أن تعزيز ودعم القطاع الخاص هو السبيل الأنجع للتخفيف من حدة البطالة وغلواء الفقر.

رابع عشر: يطالب المشاركون الدول العربية بالمساعدة على فك ارتباط الإقتصاد الفلسطيني بالإقتصاد الإسرائيلي بأدوات ناجعة وفاعلة وأهمها فتح الأسواق العربية للمنتجات الفلسطينية وتوطين إستثمارات عربية كافية في فلسطين في مجالات الإسكان والزراعة والطاقة والصحة والتعليم وبشكل خاص في القدس الشريف التي تتعرض لهجمة صهيونية شرسة لتهويدها.

خامس عشر: يتقدم الحضور بالشكر والتقدير الى صاحب السمو امير دولة قطر لرعاية اعمال الملتقى كما يتقدمون بالشكر الى رابطة رجال الاعمال القطريين على حسن التنظيم وكرم الضيافة والشكر والتقدير لاتحاد رجال الاعمال العرب والسادة الخبراء والمتحدثين العرب من القطاعين العام والخاص الذين ساهموا في فعاليات الملتقى واغنوا مناقشاته وكانوا سبباً في نجاحه.

سادس عشر: كلف مجلس ادارة اتحاد رجال الاعمال العرب الأمانة العامة للاتحاد للتشاور مع أعضاء الاتحاد في وقت لاحق لتحديد الدولة العربية المضيفة للملتقى الخامس عشر لمجتمع الأعمال العربي.

والله ولي التوفيق

صدر في الدوحة بتاريخ ٢١/ شباط – فبراير/ ٢٠١٢